الأستاذة بلخثير نجية

السنة ثالثة علاقات دولية

مقياس: السياسة الخارجية للدول الكبرى

**البحث الأول و الثاني : السياسة الخارجية في الصينية في اقريقيا ، و السياسة الخارجية الأمريكية في افريقيا في افريقيا**

تمهيد:

تعرف القارة الإفريقية استمرارا للتدخلات الأجنبية بوسائل أخرى ، فبعدما خضعت أقطارها للاستعمار الأوروبي العسكري أمست الآن تدخل ضمن دائرة النفوذ للقوى الكبرى التي تقرر –من موقعها – سير العلاقات الدولية وفق ما يخدم استمرار الوضع القائم بمعطياته الاقتصادية و السياسية و العسكرية و التكنولوجية .

جاءت الآراء الفكرية المتناقضة حول أهم مظاهر التنافس القائم بين الولايات المتحدة و الصين حول القارة الإفريقية، حيث انصرف التساؤل أكثر إلى دور الصاعد الجديد : الصين فقد تأرجحت الآراء بين اعتبارها شريك في التنمية باعتبارها ناقل للتجربة المحلية و بناء شراكات فعالة عبر العالم النامي، و بين من اعتبرها منافسا اقتصاديا يؤدي نفس الدور الذي تقوم به القوى الغربية الهادفة إلى الاستحواذ على الثروات الإفريقية و جعلها أسواقا لتصريف المنتجات الغربية، و هو ما يقض على أية فرصة للصناعات الناشئة ، و بين اعتبارها بلدا استعماريا بالأشكال الاقتصادية الجديدة، الهادفة إلى إزاحة التوجهات التقليدية للقارة نحو الغرب بحيث تركز على الشراكات مع النخب الإفريقية ، مما يتيح لها السيطرة على القارة .

إن التساؤل في هذا الإطار يتجه إلى جدلية الأفعال و ردود الأفعال بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية في تنافسها على المجال الإفريقي كمجال حيوي للنفوذ و المصلحة ، لاسيما الامتيازات النفطية

**مشاريع الشراكة و التعاون :البوابة الاقتصادية للنفوذ الصيني:**

**منتدى التعاون الصيني الإفريقي : FOCAC**

يعتبر أرضية للتعاون القائم على التشاور والحوار العملي، أنشئ بصورة مشتركة من قبل القادة الصينيين والأفارقة في عام2000،من أجل مواصلة تعزيز التعاون الودي بين الصين و إفريقيا في إطار الظروف الجديدة لمواجهة التحدي المشترك للعولمة الاقتصادية ,و على خلاف الولايات المتحدة الأمريكية، جاء الخطاب الصيني مركزا على منطق المساواة ، و التعاون جنوب - جنوب معتبرة نفسها مكونا للمجال الجنوبي ، و بالتالي الأرباح المتبادلة[[1]](#footnote-1).

و يمكن تلخيص أهم مرتكزات المنتدى فيما يلي :

-أنه مجال للحوار السياسي المتبادل و أرضية للتعاون الاقتصادي و التكامل التجاري .

-كونه فضاء للتشاور الدبلوماسي و ترسيم العلاقات الإفريقية الصينية لاسيما منها الثنائية[[2]](#footnote-2).

أما المؤتمر الوزاري الثاني لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، فقد تم احتضانه في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بحضور أكثر من 70 وزير من الصين والدول الإفريقية 44،إضافة إلى المسؤول عن الشؤون الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي وممثلي بعض المنظمات الدولية والإقليمية الأفريقية، و قد أكد على نفس المقومات السياسية و الاقتصادية السالفة مع التعهد بالعمل جنبا إلى جنب في عمليات حفظ السلام الأفريقية،والتعاون في مجال التنمية الاجتماعية شملت وعود بتوسيع صندوق تنمية الموارد البشرية من خلال تدريب ما يصل إلى 10000 من الفنيين الأفريقية خلال السنوات الثلاث المقبلة*،* تكملها المساعدة في مجالات الرعاية الطبية والصحة العامة، والتبادلات الثقافية[[3]](#footnote-3).

و تمثلت نتائج خطة عمل أديس أبابا في تعزيز التجارة البينية ،حيث بلغ إجمالي التجارة بين الصين وإفريقيا عام 2004 ما يعادل 29مليار دولار، و هي نسبة زيادة كبيرة مقارنة مع سنة 2003،و هو ما يؤكد القوة الدافعة التي منحتها خطة العمل الثانية للنهوض بالتجارة البينية[[4]](#footnote-4).  
واستكمالا لسلسة التقدم في العلاقات ، فقد مثل المنتدى المنعقد في بجين عام 2006، نقطة فاصلة،حيث قدمت خطة عمل طموحة يتم تنفيذها في غضون ثلاث سنوات تضمنت مضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا التي تصل إلى حوالي 1 مليار دولار ـإنشاء صندوق التنمية الصيني الأفريقي لتعزيز استثمار الشركات الصينية الجديدة في أفريقيا، توفير 3 مليارات دولار قروضا تفضيلية و 2ملياردولار أمريكي على شكل ائتمانات تفضيلية للمشترين للدول الإفريقية ،إلغاء الديون ل31 بلد إفريقي ،فتح السوق الصينية لصادرات الدول الإفريقية ، إضافة إلى بناء المستشفيات والمدارس في المناطق الريفية الأفريقية، وهي مساعدات تقع في نطاق الدبلوماسية الصينية و السياسية التي تتبنى بناء سمعة إيجابية في البلدان الأفريقية[[5]](#footnote-5).

أما منتدى التعاون الصيني الأفريقي المنعقد في القاهرة بشرم الشيخ في07نوفمبر 2009، فقد كان منعرج تحول كبير لصالح ترسيخ الوجود الصيني في أفريقيا، فقد تجاوز حجم التجارة الصينية مع أفريقيا حاجز المائة مليار دولار في العام الماضي, كما بلغت القيمة الإجمالية للقروض والمساعدات التنموية التي تمنحها الصين لأفريقيا نحو خمسين مليار دولار[[6]](#footnote-6).

فعملية تفعيل المنتدى ، كانت تتم بجدية ، ففي الاجتماع الوزاري الخامس لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي في 2012،أكد الرئيس الصيني هو جين تاو على جملة من الإجراءات والخطط الجديدة التي ستتخذها الحكومة الصينية من أجل تعزيز التعاون بين الصين والدول الأفريقية في مجالات الاستثمار وتدريب الأفراد والطب ، وتقديم عشرين مليار دولار أمريكي إلى إفريقيا كدعم لها، خصوصا في مجالات بناء البنية التحتية والزراعة والصناعة وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعادل هذه القروض ضعفي ما كان عليه خلال السنوات الثلاث الماضية[[7]](#footnote-7)، و هو ما أكد على جدية الطرف الصيني في صراعه ضد النفوذ الأمريكي في المنطقة وعلى المشاريع المقابلة ،و قد برز بشكل واضح في المنتدى الثاني في أديس أبابا،حيث تم التصريح بكونه موجه أساسا ضد الهيمنة والسيطرة الغربية ، و النظام العالمي الجديد[[8]](#footnote-8).

**الصين و معادلة النفط في إفريقيا :**

تمثل الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة،و في هذا الإطار تقدم إفريقيا خدمة كبيرة للصين ، حيث تزودها الدول المنتجة بما قيمته 10% من الناتج الأجمال العالمي ، و في إحصائيات لوزارة الدفاع الفرنسية ،أكدت تحول الصين إلى أكبر مستهلك بعد 10سنوات على الأكثر ، كونها تملك في حوزتها مخزونات كبيرة من النفط والغاز ،و هو ما أسهم بشكل كبير في ارتفاع الأسعار ، حيت تزايد الطلب بنسبة 40% من الطلب العالمي على النفط في الأربع سنوات التي تلت2005[[9]](#footnote-9)

و في الربع الأول من 2005،فرض عليها معدل النمو الذي بلغ10.2%، تنويع مصادر الحصول على النفط ، و تقليل تبعيتها للشرق الأوسط ، حيث برزت إفريقيا الملجأ الضروري. فقبل1992، كانت المورد النفطي الإفريقي الوحيد للصين ،مقابل اعتماد كبير على الشرق الأوسط و أمريكا اللاتينية و جنوب شرق اسيا[[10]](#footnote-10).

إن ما يحكم التوجهات الصينية تجاه النفط الإفريقي مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي :

- كون سوق النفط العالمية تقع تحت وطأة قدم نخبة من المجتمعات الغربية المسماة الشقيقات السبع \*،و هي الشركات البترولية السبع التي تدير السوق العالمي منذ السبعينات حيث سيطرت على إنتاج 85%من احتياطي النفط العالمي ،و إن كانت قد تراجعت هيمنتها لصالح الشركة السعودية ، ومنظمة الأوبك التي وقفت في وجهها[[11]](#footnote-11).

- كون الدول الإفريقية المنتجة أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك خاصة الجزائر ، ليبيا ونيجيريا 4،وهي فاعل رئيسي في سوق النفط العالمية، وذلك نظرا لضخامة ما تسهم به في حجم الإنتاج العالمي البالغ 80 مبى (مليون برميل يوميا، لاسيما في ظل توقع أن تزيد في تلبية الارتفاع المتوقع في الطلب العالمي على النفط أن يصل إلى نحو 65 مبى عام2030 أي حوالي 54.1% من إمدادات النفط العالمي وذلك مقارنة بحوالي 38.4% عام2000[[12]](#footnote-12)،و يتضح ذلك من خلال تركيز الصين على الدول النفطية في تفاعلاتها الاقتصادية:

**- نيـــجـــــــيـــريـا :**

تقع في منطقة غرب إفريقيا، وهى المنطقة الأهم في إنتاج النفط في إفريقيا، حيث تعتبر المنتج الأول للنفط في إفريقيا ،وهى عضو في منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك)، ويبلغ احتياطها 36 مليار برميل، وبحجم إنتاج يومي يصل إلى 2.7 مليون برميل[[13]](#footnote-13).

تتركز مناطق إنتاجه في بورت كارهوت ، وفي دالتا النيجر بحقول نفطية يبلغ عددها 606 حقل، و الارتفاع في الإنتاج المتوقع قد يصل إلى 4.42مليون برميل في2020[[14]](#footnote-14)

بالتالي فان الأهمية النفطية لنيجيريا، جعلت الصين تواجه منافسة كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا ، حيث تأتي نيجيريا على رأس الدول الأفريقية التي تصدر النفط إلى الولايات المتحدة، و يحتل النفط النيجيري المركز الخامس بالنسبة لها بكمية تبلغ 1.5 مليون برميل يوميا[[15]](#footnote-15)، خاصة إذا علمنا أن الشركات الأمريكية تسيطر على أكثر من 7.4 مليار دولار من الاستثمارات في القطاع النفطي النيجيري ، و هو ما يجعل إنتاجها البالغ نحو 2 مليون برميل يوميا ، يتوجه نصفه إلى الولايات المتحدة [[16]](#footnote-16).

كما قامت بتشكيل مجموعة لمبادرة للنفط الأفريقي تضم ممثلين عن الإدارة الأمريكية وشركات النفط في القطاع الخاص الأمريكي ، و عدد من زعماء الدول النفطية الأفريقية، و هو لوبي يقع تحت إدارة بولمايكل، وقد أصدرت هذه المجموعة كتاباً بعنوان النفط الأفريقي: أولوية الأمن القومي، وقد أصبحت هذه المجموعة بمثابة لوبي أمريكي يتحرك في أفريقيا لتأمين مصالح أمريكا النفطية التي قامت بالضغط على نيجيريا للانسحاب من منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك[[17]](#footnote-17)

وفي سبيل الحصول على النفط النيجيري، قامت بكين بعقد العديد من اتفاقيات الشراكة في مجال البنية التحتية ،بدعوة من الرئيس النيجيري عمر يارادوا إلى إقامة شراكة إستراتيجية متبادلة المنفعة بين الطرفين، تستهدف التطور السريع للطاقة والبنية التحتية للنقل ،و هو ما أكده الرئيس في زيارة رسمية للصين في2008،موضحا أن ادارته وضعت إطار تنظيمي لإشراك المستثمرين الأجانب في تطوير البنية التحتية العامة ،كما قدم ضمانات لأمن الطاقة لجمهورية الصين ، و هو ما مكنها من بناء أسس متينة لمصادر الثروة البترولية[[18]](#footnote-18).

وهو ما مكن الشركة النفطية الصينية من حيازة 45% من حقل أكبوا البحري النيجيري بترولا بقيمة 7.6مليار دولار 20،فقد وقعت الشركة الصينيةاتفاقا لإنشاء الطريق الدائري حول مدينة بورت هاركورت النفطية في نيجيريا بمبلغ مليار دولار[[19]](#footnote-19).

***- الـجـزائـر ولـيبـيـا:*** تقع الدولتان في منطقة شمال إفريقيا، حيث يقدر احتياطي ليبيا من النفط بحوالي 40 مليار برميل، وهى تنتج يوميا 1.6 مليون برميل، بينما يصل إنتاج الجزائر اليومي إلى 1.3 مليون برميل، وبلغ احتياطيها 12.4 مليار برميل[[20]](#footnote-20).

و هي بذلك تعتبر ثاني مصدر للنفط في العالم ،حيث تقوم بتجهيز 20%من الطلب العالمي على الطاقة ، و في 2010، دعت الجزائر إلى خفض الإنتاج خلال منتدى الدول المصدرة للغاز ،على غرار الدول المصدرة للنفط لتجنب زيادة الإنتاج ،و تدير شركة سونطراك الحكومية الثروة الكبيرة للجزائر المكونة من النفط و الغاز ، والتي تحتل المركز الحادي عشر عالميا ضمن قائمة أكبر كونسيرتيوم للنفط و الغاز في العالم [[21]](#footnote-21)، و تتوقع كل من الجزائر و النيجر و نيجيريا تصدير الغاز بحوالي 25مليار قدم مكعب سنويا ابتداء من 2015 من خلال أنابيب الغاز عبر الصحراء[[22]](#footnote-22).

و في هذا الإطار ، تجري التساؤلات عن إمكانية الحصول على بدائل للثروة التقليدية ،و الملفت للانتباه ،دراسة أجرتها شركة المتخصصة في أبحاث الطاقة أن حقول النفط الصخري في كل من الجزائر وروسيا والأرجنتين تضم احتياطات أكبر من تلك الموجودة في تكساس بالولايات المتحدة والتي يروج الأميركيون إلى أنها ستؤدي إلى طفرة في إنتاجهم من النفط[[23]](#footnote-23).

بيد أن التعويل عليه يبقى ضعيفا ،و هو ما أشار اليه عبد المجيد عطار أشار إليه عبدالمجيدعطار،المدير التنفيذي السابق للشركة الوطنية سونطراك أن الصخر و الغاز الزيتي لن يكون كافيا لتعويض الانخفاض في الموارد التقليدية[[24]](#footnote-24).

***تشاد:*** أما دولة تشاد التي تقع في منطقة وسط إفريقيا،فقد توجهت الشركات الصينية إلى استثمارات نفطية على الرغم من العلاقات الدبلوماسية بين تشاد و تايوان، و هو ما يوضح أهمية النفط كمصدر حيوي استراتيجي للصين مقارنة بقضايا حساسة متعلقة بالوحدة الصينية[[25]](#footnote-25).

كما أن حاجة الصين من النفط ومشتقاته، دفعتها إلى غزو أدغال أفريقيا وتعزيز الروابط التجارية مع دول القارة السمراء، بحيث اتجهت إلى الاستثمار في الزراعة بمساحات شاسعة من أراضي الكاميرون وموزنبيق وأوغندا وتنزانيا، السودان وإثيوبيا وزامبيا والكونغو الديمقراطية

فالقيادة الصينية تدرك أهمية إفريقيا التي تحتوي على ثروات من المعادن النادرة تشكل ما نسبته أكثر من ثلث احتياطي ثروات المناجم في العالم[[26]](#footnote-26)، وعلى سبيل المثال، فإن النيجر والصومال وناميبيا وأفريقيا الوسطى تملك أكبر مخزون لمادة اليورانيوم، كما توفر القارة السوداء ما نسبته خُمس احتياطي العالم من الماس والذهب، الأمر الذي جعل لغانا مكانة مميزة في السياسة الصينية كونهاإحدى الدول المنتجة للنفط،و ثاني أكبر دولة منتجة للذهب بعد جنوب أفريقيا، لذلك سارعت الصين للاستثمار فيها بحيث بلغت صادرات الصين إليها أكثر من 5 بلايين دولار[[27]](#footnote-27).

أما بالنسبة للسنغال، فقد نجحت بكين في أن تكون الشريك التجاري الأول لها، فضلا عن كونها رابع أكبر دولة مانحة للمساعدات، من خلال مجموعة من المشاريع مثل مطار العاصمة داكار، وتمويل مستشفى للأطفال في مدينة ديامنياديو، والتخطيط لبناء ساحة رياضية في العاصمة داكار [[28]](#footnote-28)، كما تحاشت الشركات الصينية التورط مع الحكام في الأمور السياسية، و توجيه خدماتها للشعب في صور مشاريع البنية التحتية والرعاية الصحية والمنح الدراسية المواطن[[29]](#footnote-29).

و هو ما ينظر له على أنه إستراتيجية للتغلغل الناعم يمكنها من سحب البساط من الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد قدمت نفسها إلى الدول الإفريقية على أنها دولة نامية تسعى إلى المنفعة المشركة دون إتباع المساومة أو المشروطية السياسية و التدخل في الشؤون الإفريقية31،حيث تتدخل ببطء وحذر في وساطة محايدة وواضحة في الصراعات الإفريقية، خاصة تلك التي تتعلق مثل الوساطة لتسوية الصراعات الإفريقية في دارفور في 2007، كما توسطت من أجل صفقة سلام بين شمال السودان وجنوبه في موضوع التنازع على مناطق حدودية غنية بالبترول ورسوم أنابيب النفط في أوت2012 وتوسطت لحل والصراع بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا،و هي مساعي وصفت كونها تأثيرية أكثر منها تذخلية ولكن مهمة من الناحية الإستراتيجية، لأنها تعلن دخول الصين في مرحلة الوساطة في أنواع من المواجهات المسلحة الداخلية والصراعات بين الدول في إفريقيا[[30]](#footnote-30).

و في هذا السياق برزت نتائج التعامل البيني لخمسين سنة بشكل ايجابي،حيث نفذت الصين أكثر من 800 مشروع مساعدة اقتصادية في أفريقيا، منها 137 مشروعاً زراعياً، 133 مشروع منشآت تحتية، 19 مدرسة، 38 مستشفى، وبعثت نحو 16 ألفاً من العاملين في الحقل الطبي إلى أفريقيا. وفي إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي وأعفت الصين ديوناً عن الدول الأفريقية تبلغ 9ر10 مليار يوان صيني، ودربت 15 ألف شخص[[31]](#footnote-31).

**التنافس الصيني الأمريكي في السودان:**

### هناك أهمية لبعض الدول  كالسودان في إطار بناء تحالف دولي يخدم المصالح الحيوية للولايات المتحدة  من أجل محاربة ما يسمى بالإرهاب ،كما أن تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية أدى لجعلها بيئة خصبة لنمو المشاعر المعادية للغرب والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تعد القارة الإفريقية الحلقة الأضعف في سلسلة ما يسمى بالإرهاب الدولي [[32]](#footnote-32)، حيث أرسلت الصين قوات عسكرية لحماية أبار إنتاج البترول والغاز الطبيعي في السودان ، مستغلة خروج الولايات المتحدة الأمريكية منها في 1995،لتحضى باستثمارات نفطية كبيرة تبلغ نصف الصادرات السودانية من النفط تتجه نحو الصين حسب إحصائيات 2008،كما قامت شركة سينوبك الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول1500 كم لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر ، و منه إلى ناقلات البترول المتجهة إلى الصين[[33]](#footnote-33).

**التواجد الأمريكي في القارة الإفريقية :**

تقوم السياسة الأمريكية في أفريقيا عل مرتكزات تتمثل فيما يلي :

-التركيز على مناطق إقليمية معينة، و اختيار دور قيادي لبعض الدول تخدم مصلحتها كجنوب إفريقيا والسنغال و نيجيريا.

-التركيز على قضايا معينة تخدم الأجندة الأمريكية كالإرهاب و الجريمة المنظمة.

-عسكرة القارة الأمريكية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تدريب و تمويل قوات افريقية يتم إنشاءها لتحقيق الأمن و الاستقرار[[34]](#footnote-34)**،فصانع القرار الأمريكي أدرك أهمية تحقيق الاستقرار والأمن في هذه المناطق، نظرا إلى ما تتوفر عليه من موارد طبيعية، خاصة النفط خاصة إذا علمنا أن الأهداف الاقتصادية تأتي في الطليعة ، خصوصا بعد تزايد الاكتشافات النفطية فيها، كما تهدف إلى فتح أسواق جديدة لتصريف المنتجات الصناعية في مناطق مختلفة من العالم، من أبرزها القارة الأفريقية التي تضم أكثر من 850 ‏مليون نسمة37**[[35]](#footnote-35)**.**

-محاربة الأنظمة المارقة كونها تدعم الإرهاب كالسودان و ليبيا،و دعم النظم التي تأخذ

بمفاهيم التحول الديمقراطي وفقا للتصور الأمريكي، و بالأخص تلك الواقعة في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية في القارة، و تشكيل نخب جديدة في

إفريقيا موالية للغرب و الولايات المتحدة الأمريكية [[36]](#footnote-36)، وتأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة، وهو ما يؤكد عليه مبدأ التجارة بدلاً من المساعدات[[37]](#footnote-37).

و هي مرتكزات بدأت ملامحها تتشكل في عهد الرئيس الأمريكي كلينتون عام 1998 ،حيث قامت إدارته بمحاولات لتأسيس شراكة أمريكية أفريقية جديدة تخدم المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية ، ومحاولة لإدماجها في الاقتصاد العالمي وإنهاء تهميش القارة الأفريقية، وهي سياسة استدراكية للغياب الأمريكي الطويل خلال و بعد الحرب الباردة ، كانت تكلفته التوسع الصيني المهدد للأمن القومي الأمريكي من حيث المصالح المفقودة هناك[[38]](#footnote-38).

وقد جاءت المبادرات الأمريكية كرد فعل على التخوف من محاولات التغلغل الصينية في افريقيا ،حيث يتوقع ميرشهايمر من خلال واقعيته الهجومية أن استمرار النمو الاقتصادي الصيني ، يدفعها إلى سياسة الهيمنة على مجالات إقليمية مختلفة أسيوية و افريقية بنفس الطريقة التي تهيمن من خلالها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي ، وهو ما يتبعه رد فعل أمريكي و معظم جيران بكين، بما في ذلك الهند واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية، وروسيا، وفيتنام، لاحتواء القوة الصينية ، الأمر الذي يخلد إلى مسابقة أمنية مشددة مع احتمالات كبيرة للحرب، وباختصار، صعود الصين من غير المرجح أن تكون هادئا على المدى الطويل عندما تحقق الصين مستوى قوة نسبية اقتصادية وعسكرية مترادفة مع الولايات المتحدة[[39]](#footnote-39).

فبعد الحرب الباردة ،أمست الولايات المتحدة الأمريكية أكثر تركيزا على معطيات التغلغل الصيني في هذه منطقة، فالإعجاب الذي تحوز عليه الصين لدى دول المنطقة ترجم إلى تعميق للعلاقات الاقتصادية وارتفاع نسبة التعاملات التجارية و المالية ، بحيث تعتبر الصين حاليا ثاني اقتصاد في العالم بفضل سرعة توسعها الكبيرة المقدرة ب9-10% سنويا منذ 1970،و هي وتيرة تمكنه من تجاوز الاقتصاد الأمريكي لعام 2030.

و ذلك باحتلالها المراكز الأولى كأكبر مصدر و مستورد في المستقبل، وأكبر احتياطي للنقد الأجنبي وأكبر دائن و مقرض للدول النامية بنسبة تفوق نسبة البنك العالمي[[40]](#footnote-40)،و هو ما جعل الولايات المتحدة تتحرك صوب القارة الإفريقية من خلال المبادرات التالية :

**مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل و الصحراء Pan Sahel Initiative**

لقد كانت محاربة الإرهاب في إفريقيا عنوانا لجل المبادرات الأمريكية المطروحة في المنطقة كمبادرتين: مبادرة الساحل،ومبادرة مناهضة الإرهاب في الصحراء بغرض مساعدة قوات الدول المعنية على مراقبة حدودها في مواجهة الأعمال غير المشروعة[[41]](#footnote-41)، و هو مصمم لحماية الحدود وتعقب حركة الناس،ومحاربة الإرهاب، و تعزيز التعاون والاستقرار في المنطقة ، حيث عرِّفت مجالات التعاون ذات الأولوية في منطقة **الساحل** في :الانتخابات وانعدام الأمن الغذائي والجريمة عبر الوطنية والمسائل الاقتصادية الاجتماعية و التحديات البيئية ، و إنشاء مرصد الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية على مستوى بلدان اتحاد المغرب العربي واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة **الساحل** وتحدي التعليم في النيجر ، كم وضع المكتب برامج متكاملة بشأن معالجة تحديات المخدرات والجريمة في مالي وموريتانيا والنيجر[[42]](#footnote-42).

و هو ما أعطى للولايات المتحدة فرصة لتجد موطأ قدم في إفريقيا ،ففي مارس 2004،جاءت مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في عملية عسكريةخاضتها أربع من دول الساحل الإفريقية: مالي ، تشاد النيجر ،و الجزائر ضد الجماعة السلفية للدعوة و القتال ، حيث تم القضاء على الزعيم الأول المسمى نبيل عماري ، كما تم القبض على نائبه سيفي صحراوي في تشاد ، و هي أسماء وردت في اللائحة الأمريكية حول المنظمات الإرهابية[[43]](#footnote-43).

أما مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، فهي خطة مشتركة بين الوكالات المدنية والعسكرية أطلقتها [الولايات المتحدة](http://translate.googleusercontent.com/translate_c?depth=1&hl=fr&rurl=translate.google.dz&sl=en&tl=ar&u=http://en.wikipedia.org/wiki/United_States&usg=ALkJrhiS63Y6HwtraUhSlDGnsJxmRaiYOw) تجمع بين الجهود المبذولة مواجهة التأثيرات الإرهابية في المنطقة ومساعدة الحكومات على تحسين مراقبة أراضيها ومنع مساحات شاسعة من الأراضي الأفريقية المهجورة أن تصبح ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية تضمن الدول الشريكة الأولى في البرنامج: الجزائر ،نيجيريا ، السنغال ،المغرب ،موريتانيا مالي ، تشاد ،و تونس ،نيجيريا هدف التحالف ليس للقتال في المناطق الساخنة، ولكن لتوفير التدريب الوقائي والمشاركة مع الحكومات للمساعدة على منع نمو المنظمات الإرهابية في البلدان الشريكة[[44]](#footnote-44).

وتجدر الإشارة إلى كونها متعددة الأوجه،مأسسة التعاون بين قوات الأمن في المنطقة و تعزيز الحكم الديمقراطي، و محاربة الإيديولوجية الإرهابية،و وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية مع الولايات المتحدة، لاسيما قدرات الحكومات المحلية في منطقة الساحل الإفريقي من أفريقيا كموريتانيا ومالي وتشاد وبوركينافاسو والنيجر، وكذلك نيجيريا والسنغال ،كما تضمنت أهداف توسعية تتمثل في تسهيل التعاون بين بلدان الساحل الإفريقي والشركاء ف ي المغرب العربي: الجزائر ، تونس في مجال مكافحة الإرهاب ، كما يخلق تركيز إقليمي جديد للتعاون عبر الصحراء ، و استثمار مؤسسات إقليمية كالاتحاد الإفريقي و مراكز البحوث في هذا المجال[[45]](#footnote-45).

**قانون النمو والتنمية الاقتصادية :**

حيث توجهت الولايات المتحدة لعقد أول استثمار تجاري في فبراير 1999بجوهانزبورغ بجنوب إفريقيا ، و منتدى التنمية الاقتصادية بحضور الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتكونة من 14 عضوا (سادك)في نفس السنة ببوتسوانا بالغابون بحضور ستيوارت ايزنستات وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية،إضافة إلى تسعون نائبا عن الوفد الأمريكي ،حيث نوقش الاستثمار الأمريكي في المنطقة، والقضايا التي تؤثر على التجارة، والنقل، والبنية التحتية والزراعة. فيروس نقص المناعة البشرية ( الإيدز) الكوارث البيئية والتنوع البيولوجي [[46]](#footnote-46) ،كما وضعت الولايات المتحدة مشروعها حول قانون النمو الإفريقي و التنمية الذي تم اعتماده في 2000،يركز بشكل كبير على الفرص والإمكانيات الاقتصادية في القارة ،و الامتيازات الممنوحة للمنتجات الإفريقية للنفاذ إلى السوق الأمريكية ، وتم تجديد هذا القانون في 2004 يمتد حتى 2015،و تتمثل الفرص الرئيسية للقانون في كونه يسمح للأفارقة تصدير الملابس خالية من الرسوم الجمركية إلى الولايات المتحدة، و هو ما وفر زيادة الاستثمار في أفريقيا، والتعاملات التجارية معها، حيث ارتفعت قيمة الملابس الأفريقية الموجودة في السوق الأمريكية من 600 مليون دولار في عام 1999 إلى 1.5 مليار دولارفي[[47]](#footnote-47).2003

**قيادة الأفريكوم: United States Africa Command :USAFRICOM**

جاءت ضمن سلسة الخطط الإستراتيجية في إطار الحرب على الإرهاب، لاسيما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ففي هذا الإطار قررت الإدارة الأمريكية برئاسة بوش الابن في نهاية سنة 2006 إنشاء القيادة العسكرية أفريكوم الذي أعلنت عن تكوينه رسميا في فبراير 2007 ،وبدأ العمل الفعلي في أكتوبر 2008، انطلاقا من مدينة شتوتغارت الألمانية مقر القيادة العسكرية الخاصة بأوروبا، وهي لا تعدو أن تكون امتدادا للخطوات السابقة، مبادرة دول الساحل لمكافحة الإرهاب في 2003،مبادرة مكافحة الإرهاب ما بين الدول المطلة على الصحراء في 2005، وهي المبادرة التي تم فيها إلحاق دول المغرب العربي بالمبادرة السابقة التي كانت تظم فقط دول الحافة الجنوبية للصحراء[[48]](#footnote-48)، و في 2004 ساهمت الجزائر في تدريب مع القوات الأمريكية التي أتت للمساعدة على مواجهة الجماعة السلفية للدعوة و القتال ، كما شارك الجيش الجزائري في المناورات التي قام بها الجيش الأمريكي و الناتو بالإضافة إلى مبادرة الساحل الإفريقي لمحاربة الإرهاب قبل أن تتطور و تصبح المبادرة العبرة للصحراء لمواجهة الإرهاب[[49]](#footnote-49)، و في 2010احتضنت مدينة شتوتجارت الألمانية مؤتمرا حول الأفريكوم، أبرزت التحليلات أن هذا التغيير في الخريطة الكونية للجيوسياسة الأمريكية، بانتقال تركيزها على إفريقيا تزامنا مع الانسحاب الإستراتيجي من العراق2012، و أفغانستان ،وبدء نشر قوات المارينز في إستراليا2011،مستعينين بتحليل ماكندر: الانسحاب من الحافة البرية الداخلية لأوراسيا، أي من أفغانستان مرورا بالعراق ومصر وحتى المغرب العربي إلى الحافة الخارجية البحرية ومركزها أستراليا. أي أن نقاط الارتكاز الجديدة للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة هي الحافة البحرية من أستراليا مرورا بجنوب أفريقيا وحتى جنوب أمريكا اللاتينية، مع التمركز في أفريقيا من خلال القيادة الأفريقية أفريكوم[[50]](#footnote-50).

هذا و قد مثلت محاربة الوجود الصيني في إفريقيا والعمل على تهميشه وإقصائه نهائيا، أحد أهم الأهداف المتوخاة53،والتي تم تدعيمها من خلال برنامج المساعدة والتدريب على عمليات الطوارئ الإفريقية تتضمن مجموعة كاملة من عمليات التدريب على حفظ السلام وتعليمات مصممة خصيصا لتتناسب مع احتياجات البلد والقدرات،ويركز البرنامج على جنود الدول الشريكة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، من الذين تم تحديد مهمتهم للمشاركة في عملية دعم السلام أو البقاء في وضع الاستعداد للقيام بذلك[[51]](#footnote-51).و ما يجعل الوجود الأمريكي العسكري يشكل خطرا على الدول الإفريقية كونها تقدم إغراءات متعلقة بتوفير فرص مهمة للجنود في مجالات إدارة الملاجئ و اللاجئين ، و الارتقاء بمهارات القيادة على مستوى الوحدات الصغير و الكتائب، إضافة إلى توفير المعدات إلى الدول الشريكة، بما في ذلك أجهزة الكشف عن الألغام، و معدات المجال الطبي ، والزي المدرسي، وأجهزة تنقية المياه،وإجراء التدريب لتجديد المعلومات بشكل دوري للتأكد من استمرار المحافظة على قدرات الوحدات ؛ وتكوين المدربين الأفارقة في مجال مهارات حفظ السلام[[52]](#footnote-52).

قائمة المراجع :

1-كريس ألدن ، الصين في إفريقيا : شريك أم منافس ، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي .بيروت :الدار العربية للعلوم و النشر ،1009،ط1،صص15-19.

2-Johanna Jansson,The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC),A briefing paperPrepared for World Wide Fund for Nature (WWF).University of Stellenbosch :Centre for Chinese Studies,August 2009

3-Garth Shelton and Farhana Paruk,tHE FORUM ON CHINA–AFRICA COOPERATION : A STRATEGIC OPPORTUNITY.Monograph :Institute for Security Studies ,December 2008 ,p87,89.

4-ibid,p90.

5-Daouda Cissé,FOCAC: trade, investments and aid in China-Africa relations. South Africa :Centre for Chinese Studies,Stellenbosch University,May 2012.

6-حمدي عبد الرحمن،مستقبل العلاقات الافريقية الصينية .الاهرام الاقتصادي ، مجلة السياسة الدولية ،العدد,2009،9

### 7-[*2*0125thForumonChina*-*AfricaCooperation](http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=7&cad=rja&uact=8&ved=0CFsQFjAG&url=http%3A%2F%2Fenglish.cntv.cn%2Fspecial%2F5thfocac%2Fhomepage%2Findex.shtml&ei=QsmlU4vjNrKX0AWM04CABg&usg=AFQjCNEk6GtRiXWtShrZBE9okkY4BC2Pew)*,* english.cntv.cn/spécial/5thfocac/.../index.shtml

### *8-* Fabienne Pinel, La Chine, le pétrole et l’Afrique, www.afrik.com/article9773.html

9-محمد عايش ، الجزائر و الأرجنتين لديهما نفط صخري يفوق أمريكا .تقرير العربية، من الموقع :

www.alarabiya.net

# 10-[Matthieu Auzanneau](http://petrole.blog.lemonde.fr/author/petrole/), Le pic pétrolier de l’Algérie, et de trois autres nations arabes gâtées par l’or noir *,*Un colloque sur le pic pétrolier et la transition énergétique

**11**- محمد جمال عرفة ، الصين والتغير الناعم في إفريقيا: العولمة البديلة ،قراءات افريقية :ثقافية فصلية محكمة متخصصة في الشؤون الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي.لندن ، العدد التاسع ، سبتمبر 2001،ص 169.

12-Fabienne Pinel, opcit.

13-Chung-lian Jiang,LA CHINE, LE PETROLE ET L’AFRIQUE,[www.geopolitis.net/.../CHINE%20PETROLE%20AFRIQUE.pd](http://www.geopolitis.net/.../CHINE%20PETROLE%20AFRIQUE.pd)

14-ibid.

15-كريستوفر هالمان ،أكبر شركات النفط في العالم ،من الموقع الالكتروني

open**oil**.net/iocs-nocs-reading-material-plus-cove

16- مغاوري شلبي علي ،أوبك ومستقبل أمن الطاقة ، مجلة السياسة الدولية .مصر :مؤسسة الأهرام،2006

17-سليم نصار ، الصين تعلن حرب السيطرة على القارة الإفريقية

[www.alhayat.com/](http://www.alhayat.com/)

19- إياد عبد الكريم مجيد ،سياسة نيجيريا النفطية : الواقع و الطموح ،دراسات دولية ،العدد الثامن و العشرون ،2005،ص163.

20-Djibril DIOP ,L’AFRIQUE DANS LE NOUVEAU DISPOSITIF SECURITAIRE DES ÉTATS-UNIS :De la lutte contre le terrorisme à l’exploitation des opportunités.Québec :centre des etudes ,Université de Montréal ,2008.

21-محمد عبدالعاطى، النفط فى نيجيريا وعلاقته بالأزمة فى البلاد،

http: //www .aljazeera. net/NR/exeres/7FFF8A33

22-زهير سالم ،المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط،

pulpit.alwatanvoice.com/articles/2004/10/.../12060.ht

23- Stefano Libert, Les Etats-Unis et le pétrole d’Afrique occidentale,

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | |  | | --- | | Samedi, 27 Mars 2004. [www.voxnr.com/cc/di\_antiamerique/EplpFlk**uuV**TYaufSVK.shtml](http://www.voxnr.com/cc/di_antiamerique/EplpFlkuuVTYaufSVK.shtml) | |

# 24-Severin Tchetchoua Tchokonte , Enjeux et jeux pétroliers en Afrique: étude de l'offensive pétrolière chinoise dans le Golfe de Guinée

Université de Yaoundé,2008,p155.

25-نجلاء محمد مرعي ،الثروة النفطية و التنافس الدولي الاستعماري-الجديد في افريقيا .التقرير الاستراتيجي السابع ،ص464.

26-ibid,p158.

27-خالد حنفي، مرجع سبق ذكره.

28- التوقعات التجارية الأمريكية :2013.الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية .واشنطن

30-بدر حسن الشافعي ،التغلغل الناعم: استراتيجية الصين في تعزيز وجودها في افريقيا

www.alquds.co.uk/?p=123209

31- سليم نصار ،المرجع سابق الذكر .

32-بدر حسن الشافعي ، المرجع سابق الذكر .

33-أولا ولي إسماعيل ،العلاقات الإفريقية الصينية :شراكة أم استغلال :وجهة النظر الإفريقية ، مركز الجزيرة للدراسات ،19أفريل2014

34-الوضع الحالي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وأفريقيا، شبكة الصين

www.biosaline.org/**pdf**/Biosalinity-**News**-April2014

35-عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج،مرتكزات السياسية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية

www.sudanile.com/index.php?...id

-36KOUNOU, Michel " paradoxes et misères du pétrole africain " in Enjeux n°36, juillet 2008,p60

37-حمدي عبد الرحمن حسن ،سياسات التنافس الدولي في افريقيا،

: <http://www.alukah.net/world_muslims/0/65874/#ixzz357W3gFla>

38-الحسن الحسناوي ،التنافس الدولي في افريقيا : الأهداف و الوسائل

WWW*.*estqlal.com/article.php?id=3172

39-أوضاع الصومال في القرن الأفريقي وأثرها على الأمن في إقليم البحر الأحمر

[www.alukah.net](http://www.alukah.net)

40-حمدي عبد الرحمن حسن ، المرجع سابق الذكر .

# 41-[John J. Mearsheimer](http://nationalinterest.org/profile/john-j-mearsheimer),Can China Rise Peacefully ?,the national interest magazin ,April 8, 2014

nationalinterest.org/.../can-**china**-**rise**-**peacefully**-1020..1

**42**- أحمد فاضل جاسم، سمية كامل حسين،المنظمات الإقليمية في بلدان العالم الثالث وأثرها في الإصلاحات السياسية والاقتصادية،مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 5 ،2009،ص45.

43-عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج،مرتكزات السياسية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية

www.sudanile.com/index.php

44-الحسان بوقنطار ،حول إستراتيجية محاربة الإرهاب ،الاتحاد الاشتراكي ،19/01/2010

[www.**alittihad**.press.ma](http://www.alittihad.press.ma)

45- Charles W. Corey , Régional Flood Control a Top Priority for U.S. SADC Forum , Office of International Information Programs, U.S. Département of State, <http://usinfo.state.gov>

46-SOUTHERN AFRICA: SOUTHERN AFRICA: First SADC-US trade forum opensthis week*,* www.irinnews.org/.../southern-africa-southern-africa

# 47-**Pierre Abramovici,**Activisme militaire de Washington en Afrique,le monde diplomatique, juillet 2004,

48-Tanguy Struye**,** Le retour de Washington sur le continent africain,Diplomatie Magazine. janvier 2005, www.diploweb.com/forum/usaafrica.htm

49**-**بوحنيه قوي،إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي ، حزيران 2012’مركز الجزيرة للدراسات .

studies.aljazeera.net/.../06/20126310429208904.htm

# 50- Trans Sahara Counterterrorism Partnership (TSCTP),

[www.globalsecurity.org/military/ops/tscti.htm](http://www.globalsecurity.org/military/ops/tscti.htm)

# 51- Samar Smati , «Une coopération exclusivement militaire serait contre-productive» , [www.algeria-watch.org](http://www.algeria-watch.org)

52-رشيد تلمساني ، الجزائر في عهد بوتفليقة : الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية *،* أوراق كارينغي ، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي .بيروت ، يناير 2008،ص18.

53-إيهاب شوقي ،الانقضاض الجيوسياسي العسكري الأمريكي بعد الأفريكوم

www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=48123

54-المرجع نفسه.

55-ACOTA :U . S . A F R I C A C O M M A N D F A C T S H E E T, Africa Contingency OperationsTraining and Assistance, Stuttgart, Germany2012

**البحث الثاني :التنافس الصيني الأمريكي في أسيا : دراسة في السياسية الخارجية للدولتين**

**التأصيل النظري للصعود الصيني:**

تكلم كينيث والتز في 1993، عن المنافسة الاقتصادية التي حلت محل الصراع العسكري لاسيما بعد الحد من صراع الأسلحة النووية على المستوى الاستراتيجي بين القوى العظمى و هو ما فتح المجال للعامل الاقتصادي والتكنولوجي ليكون الأكثر تنافسية بين القوى 2.

وفي نفس السياق ، أشار صامويل هنتغتون لهذا الموضوع عندما تكلم على الدور المستقبلي للاقتصاد في صراع المصالح، و الذي تقحم فيه الولايات المتحدة والقوى الصاعدة على رأسها الصين 3.

ناهيك عن نظرية انتقال القوة لأرغانسكي ، في حين يسارع البعض إلى الاعتراف بأن صعود الصين ، يعبر عن انتقال القوة لمنافس غير ديمقراطي ، و هو ما يجعل المنافس في حالة دفاع عن المكاسب ذات القيم الديمقراطية بدعم من حلفائه 4.

# نجد في المقابل ، حجج أخرى، كتلك التي قدمها ميرشهايمر ، ترى في الصين دولة لا تزال ضعيفة وفقيرة تواجه تحديات داخلية خطيرة التي تهدد مكانتها كدولة عظمى، و هو ما يجعل من قدرتها التنافسية المنتظرة غير قابلة للتحقيق،لكونها لا تزال تعاني من تخبط داخل الحلقة المفرغة، في حين أعطى زينغبيجيان تطمينات للمجتمع الدولي بخصوص عودة الصين الى الساحة العالمية على أنه لن يغير هيكل النظام الدولي أو يهدد استقراره و أمنه كما يحدث عادة عند بروز قوة جديدة ، لكونه صعودا سلميا 5، و هو ما سيتم مناقشته على شكل نظريات مفسرة للصعود الصيني .

1- نظرية التهديد الصيني:

ظهرت نظرية التهديد الصيني للمرة الأولى في بدايات التسعينات ، حيث عرف اقتصاد الصين نموا سريعا ،و هي قضية كبيرة نوقشت على نطاق واسع في الدائرة الأكاديمية الغربية و بين النخب السياسية الغربية واليابانية، راسمة بذلك صورة قاتمة للأمن الإقليمي في آسيا الشرقية مع نظرة متشائمة حول "التهديد الصيني.

لاسيما التحليلات الواقية الجديدة، حيث برز مقال للسياسي الياباني :شينتارو ايشيهارا في 2001 بعنوان : \*في ضوء الصعود الاقتصادي و العسكري الصيني\*معربا عن تخوفه من السياسات التوسعية الإقليمية للصين6 .

فأنصار المدرسة الواقعية يؤكدون أن القوة المادية هي المحرك الأول لسياسات الدول ولسلوكها الخارجي إزاء محيطها العالمي وفى العادة، فإن الاقتصاد القوى الذي يتمتع بمعدلات نمو سريعة لا بد أن يغري الدول بالتفكير في بناء القوة العسكرية لحمايتها وتأمين اتساعها إذا اقتضت الحاجة، ومتى شعرت الدول بصلابة قاعدتيها الاقتصادية والعسكرية، فإن هذا لابد أن يفضى إلى نتيجة حتمية هي محاولتها تعديل الأوضاع الإقليمية أو العالمية بما يتلاءم والمكانة الجديدة، مستشهدين بالنموذج الألماني والياباني قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية فالحرب جاءت نتيجة النمو الاقتصادي وقدرتهما العسكرية يؤهلانهما لتبؤ مكانة إقليمية ودولية أفضل بالرغم من عدم إظهار الميول العدوانية في بداية رحلة صعودهما تجاه محيطيهما الإقليمي والعالمي، و بوضع الإسقاط على حالة الصين المعاصرة وماضيها البعيد أيضا ، يتعزز الاعتقاد بأن مصير الصعود الصيني هو أقرب ما يكون إلى التصادم التاريخي ، على الرغم من إنكار قادتها لهذا الأمر، و معدلات النمو الاقتصادي الهائلة والجدية في تطوير القدرات العسكرية، والتهديد باستخدامها عندما يتعلق الأمر بتايوان ، هو بالتأكيد مما يدعم الفرضية الواقعية 7.

بحيث يتوقع ميرشهايمر من خلال واقعيته الهجومية أن استمرار النمو الاقتصادي الصيني ، يدفعها الى سياسة الهيمنة على المجال الأسيوي بنفس الطريقة التي تهيمن من خلالها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي وهو ما يتبعه رد فعل أمريكي و معظم جيران بكين، بما في ذلك الهند واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وروسيا، وفيتنام، لاحتواء القوة الصينية ، الأمر الذي يخلد الى مسابقة أمنية مشددة مع إحتمالات كبيرة للحرب. وباختصار، صعود الصين من غير المرجح أن يكون هادئا على المدى الطويل عندما تحقق الصين مستوى قوة نسبية اقتصادية وعسكرية مترادفة على الأقل مع الولايات المتحدة 8.

و بشكل أوضح، فإستراتيجية الصين الهيمنية ستكون على مستويين ،إقليمي : تستهدف من خلاله تعظيم حجم فجوة القوة لصالحها لاسيما مع اليابان وروسيا ، بالشكل الذي يسمح لها بالتأكد بعدم وجود أي قوة أسيوية تناظرها أو تزاحمها في مسيرتها الاحتوائية ،وهو ما يمكنها من استعادة تايوان ، القضية التي تؤرقها .

أما المستوى الثاني ،فيستهدف دفع النفوذ الأمريكي خارج أسيا كنفوذ دخيل على المنطقة ، بنفس الطريقة المعتمدة من قبل الولايات المتحدة لطرد الأوروبيين من أمريكا اللاتينية ، و بالتالي ،تقدم الصين نسختها من مبدأ مونرو كعقيدة تحدد طريقة التعامل مع الولايات المتحدة 9.

و بالتالي يتلخص هذا التحليل في أن العصر الأميركي يقترب من نهايته، كما النظام العالمي الموجه من الغرب  يواجه خطر استبداله بقوة أخرى واحدة تهيمن عليه بصورة متزايدة وافدة من الشرق ، و هو ما أشار إليه المؤرخ نيال فيرجسون Niall Ferguson ،حيث أعطي السيناريو : أن الصين سوف تحاول استخدام نفوذها المتنامي لإعادة تشكيل قواعد ومؤسسات النظام الدولي لخدمة مصالحها على نحو أفضل ، وسط تخوف الدول الأخرى في النظام التي تبدأ في رؤية الصين بمثابة تهديد أمني متزايد ، و هو ما يفرز حالات من التوتر وعدم الثقة والصراع، والمظاهر التقليدية لانتقال السلطة وتأمين تراجع الولايات المتحدة في معركة ملحمية على القواعد وقيادة النظام الدولي10. و ما عزز هذه الحقيقة ، التوقعات المسندة إلى بيانات البنك الدولي الجديدة تظهر أن الصين سوف تتفوق قريبا على الولايات المتحدة باعتبارها أكبر اقتصاد وطني في العالم، فحجم وسرعة صعود الصين هي فريدة من نوعها حقا11.

و يمكن رصد التداعيات المتباينة تبرز بشكل واضح في مواقف القوى المهيمنة والقوى المتوسطة في العلاقات الدولية والقوى الصغيرة من الصعود الصيني،فالأولى يكمن التنبؤ بموقفها المتمثل في الرفض ، بينما الثانية ، و هي الدول المتوسطة ، فيتراوح - كما يرى العالم ألبرت هيرشمان- بين الخروج ،يعنى رفض هذا الصعود انطلاقاً من الرغبة في الحفاظ على المصالح مع القوة المهيمنة و تمثله القوى الحليفة و المستفيدة من هيكل العلاقات الدولية الحالي ، أو الصوت ، و الذي يعنى اتخاذ موقف وسط بشكل لا يؤثر على المصالح مع القوة المهيمنة في الوقت الحالي بنفس مستوى مراعاة المصالح مع القوة الصينية الصاعدة، أما الولاء فيعنى تبنى رؤية مستقبلية تقوم على تدعيم العلاقات مع القوة الصينية القادمة12.

لكن في المقابل ،جاء التحليل الليبرالي ناقدا للواقعية ، ففي سعيها إلى تطبيق نظرية هيكلية القوة لتحليل التهديد الصيني ، أخفقت عندما اعتبرت الصين كدولة فاعلا رئيسا وحيدا غير متأثرا بالفواعل الأخرى ، مهملة بذلك التغير الهيكلي الأساسي الذي طرأ على النظام الدولي ، بحيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ، فقد أفرزت ظاهرة العولمة عوامل مؤثرة أخرى في ظل بروز المنطق العبر وطني و المنظمات الدولية و الاعتماد المتبادل ،و بالتالي اتخاذ قرار الحرب لم يعد حرية سياسية صرفة منفصلة عن الضغوط الاقتصادية 13.

كما ترفض الليبرالية منطق اللعبة الصفرية ، التي تعني أن العلاقات بين الدول تقاطعية بحيث ما تكسبه دولة تخسره الأخرى بالضرورة،منطلقة من مسلمة عقلانية الصين كفاعل في العلاقات الدولية لتحصيل المصالح الحاسمة و الحساسة ، و منطق العقلانية نفسه ما يدفع الصين إلى التعامل التعاوني مع الدول الأخرى لتحصيل المنافع المطلقة المشتركة ، و أن المؤسسات الدولية و القواعد والمعايير الدولية \*المعاهدات \*يمكنها التقليل من الآثار السلبية للمنافسة ،و هو ما تتجه إليه الصين من خلال سلوكياتها الاندماجية ايجابيا في المنتظم الدولي ،فقط ربطت نفسها بالمؤسسات الدولية من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة دوليا و منظمة شنغهاي ،و آلية التعاون الآسيان + ثلاثة 14.

لذا ا يعتقد الليبراليون أن اندماج الصين في الاقتصاد العالمي يقلل من خطر حدوث التصادم الصيني المتوقع ،كما يدمج الصين على نحو متزايد مع بقية العالم، كما ستتغير النظم الاجتماعية، وتميل نحو الديمقراطية على النمط الغربي والليبرالي،فالصين قد تبنت الرأسمالية ،لكن سياسيا، لا تزال الصين شيوعية بامتياز وتحتفظ بسجل بالغ السوء العام في مجال حقوق الإنسان ، و بالتالي ينتظر من التغيير السياسي أن يكون متغيرا تابعا للعامل الاقتصادي و الاجتماعي.

إذن، يدافع الليبراليون عن سياسة الالتزام الاقتصادية المتعلقة بالصين عن طريق زيادة التجارة وربط اقتصاد الصين بالعالم ، مما يجعلها تتردد في الشروع بالحرب خوفا من الآثار الاقتصادية، كما أن تعميق العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة سوف يعزز بدوره التنمية السياسية15.

و يرى باري بوزان أن النظم الفرعية الإقليمية ليست استنساخا للهيكل النظام الدولي ، وهو ما يتطلب دراستها كنظام في حد ذاته ، فإذا كان هذا الأخير أحاديا تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية نسبيا ، فان الثاني يعرف على أنه ثنائي القطبية ، بحيث تتشارك الصين مع الولايات المتحدة الزعامة و النفوذ ، حيث تمثل منطقة جنوب شرق أسيا نظاما اقليميا يعرف ثنائية قطبية ناشئة بين القوتين المذكورتين 16.

و ذلك راجع لعدة أسباب :

-لا توجد أي دولة في هذا المحيط الإقليمي قادرة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين .

- غياب أي قوة معرفة على أنها قوة عظمى ، فكل دول الآسيان هي قوى متوسطة أو ثانوية مع الإشارة إلى كون التفوق الذي تحوز عليه الولايات المتحدة الأمريكية في جميع القطاعات : الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والأيديولوجية والتكنولوجية والثقافية، على مستوى عالمي ، بينما تحوزه الصين على مستوى إقليمي ،في حين تمثل كل من إندونيسيا و ماليزيا قوى متوسطة .

- ثانيا، لا معنى للحديث عن "حرب باردة جديدة" بين الولايات المتحدة و الصين، فالتكوين الحالي هو في الواقع مختلف جدا عن التكوين الذي كان سائدا في عهد الحرب الباردة ، حيث مثل الاتحاد السوفييتي تهديدا عسكريا حقيقيا على الأمن القومي الأمريكي ،في حين مثلت محدودية التعامل و الترابط التجارية مع الكتلة الغربية ، نقطة ضعف اقتصادية للسوفيت ، في حين الصين لا تمثل تهديدا عسكريا ، ولا تترأس حلفا في هذا المجال ،و لا تملك قواعد خارج أراضيها17.

2- نظرية الصعود السلمي للصين :النظرية الليبرالية

فتحليل تداعيات الصعود الصيني على توازنات القوى في شرقي آسيا ، يوضح التخوف الياباني من الصعود الصيني وكذلك تخوف من قبل دول جنوب شرقي آسيا العشر ،فهي تخشى من ظهور العملاق الصيني خاصة أنها دول صغيرة جدا مقارنة بالصين. ونتيجة لهذا طورت الصين نظرية "الصعود السلمي" وهذه النظرية تقوم على: بالتحالف

- الصين تسعى على الصعود دون إحداث أي تغيير في التوازنات الدولية القائمة. ب

- الصين يجب أن تصعد وفى الوقت ذاته يجب أن تفيد الآخرين18.

فشعار النمو والصعود السلمي للصين يستخدم أساسا لطمأنة بلدان شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية من أن النمو الصيني الاقتصادي والعسكري لا يشكل تهديدا للسلم والاستقرار في المنطقة، وسيكون له نتائج ايجابيه على الدول الأخرى، أي أن القادة الصينيين يصورون النمو الاقتصادي والعسكري في شكل لعبة غير صفرية ين القوى المركزية في النظام العالمي المعاصر، حيث يدور التفاعل على أساس الإقرار بمصالح متناقضة من ناحية، ومصالح مشتركة من ناحية أخرى. وتسعى الصين لتجنب السياسات التي تتجه إلى التنافس ،التي سلكتها القوى الجديدة الصاعدة في مراحل من تاريخها مثل ألمانيا في مطلع القرن العشرين ،الامبريالية اليابانية و الاتحاد السوفيتي السابق من أجل تفادي ذلك تبنت الصين \*سياسة الصعود السلمي\*التي تعني بالإضافة إلى بناء القوة والنفوذ الإقليمي والدولي الصيني ،طمأنة الدول الأخرى حول طريقة توجيه هذه القوة المتنامية في الجانب الأخر، و لإزالة الشعور بعدم الأمن وعدم الثقة في أوساط جيرانها تبنت الصين شعارات سلميه شكلت الخطوط العريضة لسياستها الخارجية مثل: عامل جيراننا بلطف،عاملهم كشركاء،حافظ على علاقات صداقه مع الجيران اجعلهم يشعرون بالأمن وساعد في جعلهم أغنياء19.

بيد أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد ، بل راح يشهد نقاشات كبيرة في الوسط الفكري الصيني بين من عارضها ، ومن تحفظ عليها ، فجاء التيار القومي البراغماتي بزعامة : يانغ زيمين Jiang zeminمستبدلا مفهوم الصعود – الذي توجس العالم منه قلقا – بمفهوم السلام و التنمية ،مقتبسا إياه من المفكر الاستراتيجي \*دينغ سياوبينغ \*deng Xiaoping\* القائل : علينا أن نراقب برويه وان نحصن موقعنا ونتعامل مع الأحداث بهدوء وأن نخفي طاقتنا وننتظر وقتنا ونكون جيدين في المحافظة على البقاء بعيداَ عن الأضواء وألا ندعي القيادة مطلقاَ20.

و هو ما اعتمده زيمين كإستراتيجية خارجية للصين عندما نشر مقالا في مجلة : فورين أفيرز ، طمأن من خلالها العالم أن التقدم و النمو الاقتصادي السريع ، هو نمو سلمي كاستجابة طبيعية للحاجات الصينية الكبيرة التي يقدر عدد سكانها ب1.3 مليار نسمة مبديا تخوفه من إحصائيات 2030القائلة بارتفاعه الى 1.5 مليار نسمة ،كما طمأن العالم عندما قدم مؤشرات يوضح من خلالها أن اقتصاد الصين يمثل سبع 1/7 اقتصاد الولايات المتحدة و ثلث 1/3نظيره الياباني ، خاتما تحليلاته بكون الصين مازالت تنضوي تحت نطاق الدول النامية وهو أكبر دليل على تطبيق إستراتيجية التواضع الدفاعية السائدة منذ 1978 لدينغ سياوبينغ21.

و هذا التصور الايجابي لدور الصين ، قد أشار إليه المفكر الإندونيسي يوسف يانندي Jusuf wanandi قائلا : سيكون من المفيد في هذه الدراسة خوض تاريخ العلاقة بين الصين وشرق آسيا من أجل الحصول على تصور واضح عن كيفية التغيير الكبير فيها لما فيه خير المنطقة ككل والتنمية في المستقبل:

« It would be instructive to begin this examination with some history in the relationship between China with East Asia in order to get a clear sense of how much have changed in that relationship for the good of the region as a whole, and its future development »22.

مؤكدا أن سلوك الصين السلمي بدأ بعد أحداث تراكمية تمثلت في الحرب الأهلية ، و حرب السنوات الثمانية مع اليابان ، وأخيرا الثورة الثقافية، أمست تهتم – كأولوية - بإبراز الطابع السلمي لطموحاتها كوسيلة لطمأنة المحيط الأكثر قربا لها ، و يتعلق الأمر بجنوب شرق أسيا ، و تحديدا منذ 1979،بقيادة زعيم الحركة التنموية السلمية دونغ شياو بينغ 23،ترجمت أساسا في تطبيع العلاقات مع إندونيسيا ، سنغافورة و بروناي في 1990، و الانخراط في المؤسسات الإقليمية، مشيرا أن اللعبة التي خاضتها الصين ليست بصفرية لكونها كانت اقتصادية ، هذه الأخيرة - على خلاف اللعبة الأمنية- ينبغي أن تكون مفيدة لجميع الأطراف(win- win proposition ) 24.

هذا في مقابل القوميون التقليديون أو الصقور ،الذين يناشدون بضرورة الجرأة في التعبير عن الأهداف العالمية وتحدي الولايات المتحدة الأمريكية ، ظهرت جليا من خلال مؤلف ليو مبينغ فوLiu ming Fu، بعنوان الحلم الصيني في 2010،حيت طالب بضرورة الإطاحة الولايات المتحدة و احتلال مركز القيادة 25.

و من جهة أخرى ، يبين ألفرد ثاير ، تأكيدا لفرضية الصعود الأسيوي في القرن الواحد و العشرين هو صعود أسيوي مع أفضلية صينية ،على أن من يسيطر على المحيط الهندي يسيطر على أسيا ،و هو ما يترجم في السيطرة العملية للصين على بحر الصين الشرقي و الجنوبي كتحدي لهيمنة الولايات المتحدة لمنطقة جنوب الباسيفيك الأسيوية 26.

ثانيا :الصين في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية : دراسة توصيفية لعوامل القوة و مجال النفوذ

1*-أهم عوامل القوة الصينية*

# من خلال الهيمنة الإقليمية التي مارستها الصين ، تمكنت من لعب دور عالمي يتوافق مع إمكانياتها الذاتية وهو ما أكده تقرير وير الدفاع الأمريكي الموسوم ب : العرض الشامل لأوضاع القوات المسلحة و أفاق تطورها ،عام 1998 بقوة الصين : بعد عام 2015 يمكن توقع ظهور دولة إقليمية ذات قوة كبرى أو حتى عالمية مضاهية لنا من حيث القدرة ،و هو ما يتوفر في الصين .

# حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية في الصين الدولة التي تحوز على 80% أو أكثر من قوة الدولة المهيمنة وهي : القوة البشرية ، القوة الاقتصادية ، حجم الإنفاق العسكري ، مؤشر قوة التنمية و الموقع الجغرافي و التي يتم استخدامها لتحقيق أهداف محددة معبرا عنها بالثأتير و النفوذ ، و يأتي الترتيب بناءا على ذلك كالتالي :

# 1-قوة مهيمنة : الولايات المتحدة الأمريكية .

# 2-قوة كبرى : الصين .

# 3-قوة متوسطة : اليابان .

4-قوة صغرى : اسرائيل27 .

\*العامل الاقتصادي :

عرفت الصين نموا كبير ومطرد منذ نهاية القرن الماضي، و ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات ، فقد قدر نموها السنوي ب 10 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط   
إضافة لحيازاتها لنسب ضخمة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ، جعل منها فاعلا اقتصاديا مهما على الساحة الدولية.

بالمقابل نجد من يرى أن الصين غير قادرة على سحب البساط من اليابان و الانفراد في لعب دور الهيمنة الإقليمية في أسيا الشرقية ،و بالرغم من الدور الذي أتيح لها أن تلعبه بعد الأزمة المالية في 1997 ، إلا أن رغبتها الطموحة لازالت تكبح بفضل الأفضلية اليابانية التي كانت موجودة قبل الأزمة ، فعلى الرغم من النمو القوي الذي مكنها من الحصول على المرتبة الثانية عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي إذا كان القياس وفق القدرة الشرائية ،و الرابع عالميا إذا كان وفق معدل الصرف ،فان الصين لا تزال بعيدة جدا عن اليابان من حيث مستوى التنمية الاقتصادية ، بحيث تعد اليابان القوة الأولى في المنطقة و الثانية عالميا ،و حسب إحصائيات 2006، كان الناتج المحلي الإجمالي الياباني أعلى بأربعة أضعاف نظيره الصيني :31.866دولار لليابان مقابل8004،و 18 مرة أعلى إذا كان تقييم الناتج المحلي محدد حسب معدل الصرف :34.955 مقابل 1.944 للصين28 .   
ويمكن تحديد أسباب الصعود الصيني بشكل سريع في استثمار رأس المال على نطاق واسع بتمويل من وفورات الاستثمار المحلي والأجنبي واسعة و نمو الإنتاجية السريع

فقد أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة في الاقتصاد الذي عزز الإنتاج و ساهم في زيادة موارد إضافية للاستثمار في الاقتصاد29.

كما تميزت الصين تاريخيا بالحفاظ على نسبة عالية من الادخار، فعندما بدأت الإصلاحات في عام 1979 ،بلغت المدخرات المحلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي حوالي %2.32 و التي كانت تولدها أرباح الشركات المملوكة للدولة ن و التي كانت تستخدم من قبل الحكومة المركزية للاستثمار المحلي و الإصلاحات الاقتصادية 30.

عرفت الصين نموا اقتصاديا منذ بداية سياسة الإصلاح الاقتصاد في أوائل 1980، موازاة مع انتقال الاقتصاد الصيني تدريجيا من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق القائم، فقبل 1978، كانت الصين معزولة عن الاقتصاد العالمي و مكتفية ذاتيا ،و بالتالي كان عامل الإصلاح الكفيل بظهور الصين كشريك تجاري رئيسي والانفتاح على العالم الذي مكنها من حيازة نسب عالية في الاستثمار الأجنبي المباشر ، باحتلالها الرتبة الأولى بين البلدان النامية في 1990كمتلق للاستثمارات الأجنبية31.

كما ساهم الإصلاح الاقتصادي بالنهوض بقطاع الصناعة على حساب الزراعة ، حيث بدأ بوتيرة سريعة من خلال موجة من المشاريع الصغيرة المناطق الريفية و التي استوعبت كميات هائلة من العمالة الفائضة من القطاع الزراعي بحيث تم استغلال المكاسب الأولية في إعادة توزيعها لرفع إنتاجية القطاعات الأخرى.

بدأ التصنيع للاقتصاد الصيني في أوائل عام 1950 مباشرة بعد تأسيس الجمهورية الصينية ،حيث كان مصدر تمويل الصناعة في عهد الاقتصاد المخطط المركزي هو الحكومة التي ركزت على الصناعات الثقيلة ، بينما في فترة الإصلاح ، فقد تم تمويل جزء متزايد للاستثمارات من مدخرات الأسر التي تم توجيهها نحو الصناعات التحويلية كثيفة العمالة32 .

وتتراوح ملامح القطاع الصناعي الصيني بين صناعة الحديد و الصلب ،حيث تعتبر

الصين أول دولة كبرى منتجة للصلب الغليظ محتلة المرتبة الأولى في عام 2007

بمعدل489 مليون طن أي ما يعادل 36.5 بالمائة من إجمالي إنتاج الفولاذ الغليظ في العالم بأسره ،متفوقة بذلك على كل من اليابان و الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي و دول الكومنولث المستقلة 33،لكنها اتجهت إلى تخفيض الإنتاج من خلال إيقاف كل مشاريع الحديد و الصلب الجديدة ،و قرار مجلس الدولة الصيني بتخفيض الإنتاج بنسبة 8ملايين طن بغرض قطع ما يقرب من ثلث القدرة الإنتاجية بحلول عام2017،بسبب الضغوط الهائلة المتمثلة في قلة العوائد المالية و التعامل مع ديون الشركات ، و مواجهة الفائض في الإنتاج و هدر الطاقة و تلوث الهواء 34.

إضافة إلى الصناعة الميكانيكية التي عرفت تطورا ملموسا منذ 1953 مرافقة التطور الحاصل على مستوى نظيرتها في مجال الحديد و الصلب ، و حاليا أمسى لها دور فعال لاسيما بعد الخطة الخماسية الصينية التي تفرض ضغوطا كبيرة على الشركات الصينية في هذا المجال لتوسيع مبيعاتها في الخارج مما يؤهلها للتواجد بحصة كبيرة في السوق العالمي لاسيما في الاقتصاديات الناشئة 35،إضافة إلى الكيماوية التي دخلت عهدا جديدا في ضل اقتصاد يسعى إلى إعادة توجيه نفسه من الاعتماد الكلي على الاستثمار إلى الاستهلاك و الخدمات ،حيث أكد تحليل كي بي أم جي أن تطور هذه الصناعة جنبا إلى جنب مع التوسع العمراني و والبنية التحتية زيادة طلب شريحة واسعة من الطبقة المتوسطة الصينية على المنتجات الالكترونية و السيارات سيوفر فرصا واسعة للنمو ، وهو ما سينصرف على الصناعة الكيماوية الصينية بنسبة 9-10%مابين 2013-2015،  والصناعة النسيجية التي تعد قطاعا تقليديا قديما تطور منذ نجاح الثورة الشيوعية 1949،و تحتل مراكز الريادة في الإنتاج العالمي36 ،و قد تمكنت من احتلال الموقع الأكثر تنافسية لهذه الصناعة ، حتى في ظل الأزمة المالية العالمية حسب دراسة قدمت في 2009،حيت استقرت على تقييم القدرة التنافسية ب102.5،و ما يؤكد ذلك استعادة الصادرات الصينية النسيجية لعافيتها في فترة قياسية جدا لم تصل إلى السنة ، حيث بلغت صادراتها في 2010 حوالي 62مليار دولار أمريكي بزيادة 29%مقارنة مع سنة 2009،و صادرات الملابس ب100دولار أمريكي ، أي زيادة بقيمة 20% ، و هذا إذا علمنا أن الانخفاض العام في الصادرات الصينية اثر الأزمة بلغ 15% مقابل انخفاض بنسبة 7% للنسيج 37.

إضافة إلى مؤشرات أخرى ، فهي القوة العالمية الثانية في جذب الاستثمارات بعد الولايات المتحدة، وفي بعض السنوات سبقت الولايات المتحدة واحتلت المكان الأول, والقوة العالمية الثالثة في التجارة الدولية بعد الولايات المتحدة واليابان ، و الثانية في حجم الإنتاج الإجمالي الذي بلغ 4.4 تريليون دولار عام 2008القوة العالمية الأولى في الاحتياطي النقدي الأجنبي الذي بلغ أكثر من 2 تريليون دولار 38.

\* العامل الدبلوماسي:

مع تزايد دورها في الاقتصاد العالمي، اتجهت الصين لإعادة بناء خيارها الدبلوماسي الخارجي بما يحقق متطلبات هذا الدور على مستوى الأسواق والاستثمارات ومصادر الطاقة النفطية، قضية تايوان والتنافس مع اليابان ومتغير السياسة الأميركية بمثابة محفزات أخرى دافعة باتجاه إعادة بناء الدبلوماسية الصينية.

ففي عهد الرئيس ماوتسي تونغ كان يتم اتخاذ معظم قرارات السياسة الخارجية الصينية بطريقة فردية لا مشاركة للآخرين فيها، ثم جاء حكم دينغ سياو بينغ ليفتح آفاقاً جديدة، حيث توطدت روابط الصين بالمجتمع الدولي. بيد أن القرارات النهائية للسياسة الخارجية ظلت تتصف بالمركزية الشديدة. بعد ذلك جاء خلفه جيانغ زيمين محاولا تخفيف هذه المركزية وقد حقق شيئا مما أراد.أما اليوم فقد أصبحت السياسة الخارجية الصينية ذات طابع مؤسسي أو هي على الأقل قد اقتربت من ذلك ،و ابتداءا من 1972،انطلقت الصين في التغيير التدريجي في مبادئ سياستها الخارجية من الإطار الإيديولوجي إلى البراغماتي ، مستهلة بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والخروج من عزلتها و تخفيف عبء المساعدات للعالم الثالث

فخلافا لماوتسي تونغ الذي رفض قواعد النظام الدولي وسعى إلى الإطاحة به من خلال التغير الفعلي بواسطة الثورة ومعارضته الشديدة للدول العظمى لاسيما أمريكا، والانعزال عن المنظمات الدولية وتحقيق الاكتفاء الاقتصادي، ذهب دينج في اتجاهاً معارضاً من خلال الانخراط في المجلس الدولي من أجل تسهيل عملية التحديث الاقتصادي داخل الدولة كما عملت على تحقيق الانفتاح الدولي وذلك عن طريق رفع مستوى المشاركة في المنظمات الحكومية الداخلية وغير الحكومية والمنظمات الدولية 39.

خلال فترة التسعينيات تأسيس مستويات عديدة من المشاركة من أجل تسهيل سبل التعاون الاقتصادي والأمني وتحقيق التوازن مع النظام المتبع فى الولايات المتحدة والخاص بالتحالفات الإقليمية. وقد بلغت منجزات تلك العملية أوجها حين وقعت كلٍ من الصين وروسيا على معاهدة حسن الجوار والتعاون الودي في عام 2001.

و قد تم إرساء مفهوم الدبلوماسية الجديدة تزامنا مع مفهوم الأمن الجديد من قبل الزعماء و الدبلوماسيين الصينيين،في منتصف 1990،الذي يستند على مبدأ المنفعة و الثقة المتبادلين و المساواة و التعاون ،و هو مفهوم يرتبط بثلاث عناصر جديدة :

-عقلية جديدة، قائمة على تهرب الصين من سيكولوجية الضحية التي نتجت عن الذاكرة الجماعية أو ما يسمى قرن الإذلال الوطني.

- الموقف الجديد يعني قبولا الصين للنظام الدولي الحالي40.

- كما يشير النهج الجديد للدبلوماسية إلى مشاركة الصين في الأنشطة المتعددة الأطراف

لمفهوم الأمن الجديد أثناء انعقاد الاجتماع السنوي للضباط رفيعي و قد تمت الإشارة

المستوى في المنتدى الإقليمي للأسيان في أكتوبر 1996،بمانيلا بالفلبين ،من قبل مدير عام لشؤون الآسيوية في وزارة الخارجية الصينية في ذلك الوقت مادام فو يينغ، كما ظهرت من جديد على لسان تشي تشن، وزير خارجية الصين في ذلك الوقت وخطاب الرئيس جيانغ تسه مين جمعية الأمم المتحدة في عام 1997

و قد أعطت الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 الصين فرصة لممارسة التفكير الجديد بواسطة مقاومة ضغط تخفيض قيمة الرنمينبى، ساعدت الصين في المنطقة لوقف زيادة انتشار الأزمة ،و هو ما جعل سلوك الصين موضع إعجاب و تقدير من قبل المجتمع الدولي وسط تصريح الصين بكون مشاكل الاقتصاد العالمي لا يمكن حلها بمعزل عن التعاون العالمي 41.

و يؤكد **شو شو لونغ** الأستاذ في معهد الإدارة العامة بجامعة تشينغهوا، ونائب رئيس مركز دراسات التنمية والاستراتيجية الدولية منذ بداية الثمانينات للقرن الماضي، قد رأي رئيس دنغ أن موضوعي العالم الرئيسين هما السلام والتنمية، و هو ما جعل الصين تستغل فرصة التنمية لمدة ثلاثين عام منذ تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح ، و منذ ذلك الوقت ، تؤكد الصين سياستها الخارجية السلمية المستقلة كل سنة في تقرير أعمال الحكومة. وبعد الدخول إلى القرن الجديد، فإن هدف سياسة الصين الخارجية هو حماية السلام العالمي وسعي إلى التنمية المشتركة،أي أن السلام والتنمية والتعاون، تظل ثلاث موضوعات لدبلوماسية الصين42.

لكن بالمقابل ، واجهت الصين مشكلة التعامل مع الضغوط الوافدة من الأنظمة الفرعية الداخلية ، فبسبب التلقين السياسي المقصود بغرض إرساء ثقافة معينة مفادها الصين الضحية التي تعرضت عبر تاريخها الطويل إلى عديد حملات الاعتداء و التأمر، و ذلك من خلال وسائل الأعلام و التعليم ، أمست قضية السيادة و الأمن أولويات لدى جماعات المصالح و المواطن و كافة اتجاهات الرأي العام ، الذين يطالبون برفع مكانة الدولة بشكل أكبر مقارنة مع اهتمامها بالتنمية كأولوية على حساب الاهتمام بالتاريخ 43، و هو ما فسر تحسين العلاقات مع دول الجوار و التريث في مشاكل الحدود مع دول أسيا الوسطى ومشاكل السيادة في بحر الصين، و بالتالي ،الروح القومية التي بثتها الحكومة الصينية داخل البلاد ا انعكست سلبا على السياسات الخارجية ،لاسيما في ضل تحقق التنمية الاقتصادية التي كانت هدفا , وهو ما يطرح إشكالية الأولويات تواجه السياسة الخارجية الصينية : إما الالتزام أمام المجتمع الدولي بمسؤولية و دحض نظرية التهديد الصيني ، و إما الاستجابة لمتطلبات الأمن والسيادة و الاهتمام بالتاريخ44.

-الدبلوماسية الصينية في جنوب شرق آسيا و الباسيفيك:

في تنافس استراتيجي بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية ، كانت السباقة في المأسسة للعلاقات الطيبة مع دول الجوار من خلال معاهدة التعاون والصداقة مع الآسيان في 2003، و ذلك بعدما تبنت حسن الجوار من خلال المبادئ السلمية الخمسة التي قامت عليها سياستها الخارجية و في مقدمتها حل المشاكل من خلال المفاوضات السلمية في النزاعات الحدودية ، تلتها زيارة أولية رسمية للرئيس الأمريكي كلينتون للمنطقة توجت بمعاهدة الصداقة و التعاون في 2009 في تايلاند كرد فعل متأخر على التحرك الصيني ،كما تم قبولها في قمة الآسيان و المشاركة في اجتماع وزراء الدفاع ،و هي المعاهدة التي تمخض عنها في الأخير الآسيان +8 التي تضم كل من : أستراليا ، الصين ، الولايات المتحدة ،الهند ،اليابان ، كوريا الجنوبية ،روسيا ، نيوزلادا، وهو ما شكل نوع من توازن القوى الاستراتيجي بكبح و تخفيض الطموحات الصينية في المنطقة من خلال مؤسسة متعددة الأطراف 45.

و تستمر الحرب الدبلوماسية من خلال ردود الأفعال المتعاقبة في المنطقة ، حيث أطلقت الولايات المتحدة شراكتها عبر المحيط الهادئ، و هي اتفاق شراكة اقتصادية إستراتيجية عبر المحيط الهادئ التي تضم11 بلدا تمثل 40 بالمائة من إجمال الناتج الداخلي العالمي ، و هي : استراليا وبروني دار السلام وكندا وشيلي واليابان وماليزيا والمكسيك ونيوزيلندا وبيرو وسنغافورة وفيتنام، تستهدف فتح الفرص للعمال الأميركيين، والأسر والشركات، والمزارعين، ومربي المواشي من خلال توفير زيادة فرص الحصول على بعض الأسواق الأسرع نموا في العالم لاسيما فتح السوق الزراعية و السيارات اليابانية 46.

في المقابل ، استغل الرئيس الصيني شي جين بينغ غياب رئيس الأميركي باراك أوباما عن افتتاح قمة آسيا - المحيط الهادي أبيك بأندونيسيا في أكتوبر 2013،بسبب استمرار أزمة الميزانية في الولايات المتحدة، مؤكدا من خلال خطابه أن الصين لا يمكنها أن تتطور بشكل معزول عن آسيا - المحيط الهادي،وآسيا - المحيط الهادي لا يمكنها الازدهار دون الصين،لصين ستحافظ بحزم على السلام والاستقرار الإقليميين، و أن الصين مستعدة للعيش بصداقة تامة مع بقية الدول الأعضاء ، وذلك في ضل شكوك في قدرة أوباما على تنفيذ وعوده بجعل آسيا المحيط الهادي47.

عموما ،أظهرت مجموعة من الإحصاءات أن الدبلوماسية الصينية في عام2013،كثر نشاطا وايجابية من أي وقت مضى. وقد زار الرئيس الصيني شي جين بينغ ورئيس مجلس الدولة الصيني لى كه تشيانغ بعد شهور فقط من استلام القيادة الصينية الجديدة الحكم48،

دولة في آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا، واستقبلا64 رئيسا ورئيس وزراء دول أجنبية، وأكثر من300 شخصية سياسية أجنبية شاركت في الاجتماعات الثنائية، ووقع على ما يقرب800 اتفاقية تعاون بين الصين ومختلف الدول الأخرى. والجدير بالذكر أيضا ما حققته الصين من تبادلات رفيعة المستوى مع21 دولة و منطقة محيطة وأطلقت القيادة الجماعية الجديدة سلسلة من مفاهيم الدبلوماسية الجديدة لدعم هذه المجموعة من الأرقام. وعملت الدبلوماسية الصينية على ربط بين حلم الصين و حلم العالم ،ودعت إلى التعاون لتحقيق الفوز المشترك والإصرار على التمسك بالمسؤولية و المصلحة .

بالإضافة إلى ذلك، توصلت الصين والولايات المتحدة إلى توافق هام حول بناء علاقة دبلوماسية جديدة بين القوى الكبرى، وحققت العلاقات التعاونية الإستراتيجية الشاملة بين الصين وروسيا تقدما جديدا، كما حقق التعاون بين الصين والاتحاد الأوروبي طفرة جديدة.

كما أطلقت الدبلوماسية الصينية سلسلة من مبادرات التعاون، مثل بناء حزام طريق الحرير البحري، و هو ما يبين التصميم عالي المستوى للدبلوماسية 49

-تحديات بناء القوة العسكرية الصينية

تجدر الإشارة إلى كون المعيار العسكري لم يعد العامل الوحيد في قياس القوة، رغم بقائه أساسياً في هذا المجال، كما أن عملية قياس القوة العسكرية لا تتم عبر التعداد الرقمي المتعلقة بعدد الجنود والعتاد بل أمس العامل الحاسم مرتبط بالعناصر التقنية والنوعية والمعلوماتية والاتصالية والبيولوجية والكيميائية .   
 فكما أمست القوة الاقتصادية مطلب ملح لأي دولة تسعى إلى حماية أمنها ، كونها تسمح بالتحول نحو القوة العسكرية أو على الأقل تحمل كلفة حيازة مثل هذه القوة العسكرية59***.***

تقف الولايات المتحدة الأمريكية بشكل صارم أمام بناء المستوى الثاني للقوة المتعلق بالقدرات العسكرية ، فبعد ثلاثة أيام فقط من إعلان وزارة الدفاع الوطني الصينية إقامة منطقة للدفاع الجوي فوق بحر الصين الشرقي التي نشرت إحداثيات منطقة تحديد الهوية للدفاع الجوي في بحر الصين الشرقي، التي تتطلب من الطائرات المدنية التي تعبر أجواء المنطقة أن تبلغ الجانب الصيني بمساراتها، ومن الطائرات العسكرية أن تخطر الجانب الصيني، كان رد الفعل الأمريكي في 26 نوفمبر 2013، حيث حلقت قاذفتان أمريكيتان من طراز بي 52 في منطقة الدفاع الجوي الصينية في بحر الصين الشرقي، في تهديد عسكري واضح للصين ، مدعمة برفض اليابانية الاعتراف بمنطقة الدفاع الجوي فوق بحر الصين الشرقي، و هو ما تم تأكيده من طرف وزير الخارجية الأمريكية جون كيري خلال زيارته إلى فيتنام في 16/12/2013رافضا الاعتراف بمنطقة الدفاع الجوي الصينية فوق بحر الصين الشرقي. كما أعلنت كوريا الجنوبية في الثامن من ديسمبر عام 2013 توسيع منطقة الدفاع الجوي لها في بحر الصين الشرقي مع اتهام صريح للخطة الصينية أنها تزيد التوتر في شرقي آسيا.

رغم أن هذه الخطوة التي اتخذتها الصين لتعزيز أمن مجالها الجوي تتفق مع الأعراف الدولية، عارضتها بشدة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية،رغم أن هاتين الأخيرتين أقامتا مناطق دفاع جوي لهما قبل سنوات، كوريا الجنوبية في عام 1951، واليابان في عام 1969تغطيان بحر الصين الشرقي، وهو ما ترى فيه الصين حقا لها باعتبارها أكبر دولة مشاطئة لبحر الصين الشرقي 60.

و لذلك ، فالاهتمام الأمريكي بالقوة العسكرية الصينية ليس بالجديد ، بل يعود استشعار الخطر إلى أكثر من عشر سنوات ،بحيث تواترت وزارة الدفاع الأميركية منذ العام 2000 على تقديم تقرير حول قوة الصين العسكرية إلى الكونغرس الأميركي سنويا ، أين برزت نظرية التهديد الصيني ، لاسيما في ظل الارتفاع السريع لمؤشرات القوة العسكرية ،حيث تعتبر الصين ثالث قوة عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية،بفضل سياسة التطوير التقني ، و يمثل الجيش الصيني الشعبي الأضخم في العالم بأكثر من مليوني جندي عامل و مليون في الاحتياط ، كما أنها ثالث قوة جوية في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا ب3 آلاف طائرة بينها حوالى 2300 - 2500 طائرة  مقاتلة بجيش جوي يقدر بحوالي 250000 رجل ،مدعمة بطائرات سوخوي 30 وسوخوي 27 العالية التقنية من روسيا، ومقاتلات تشينغدو j-10المحلية الصنع

،61.j-10

قوات الصواريخ الإستراتيجية الهجومية :قوات المدفعية الثانية تنظم وتأمر قواتها لإطلاق هجمات نووية مضادة بالصواريخ الإستراتيجية، وتقوم بعمليات بإستخدام الصواريخ التقليدية، وهي تتألف من قواعد الصواريخ والتدريب، وقوات الدعم ذات الصلة.و تتكون الصواريخ من :

**1*-***الصواريخ البالستية العابرة للقارات : و تتألف من عدة أنواع هي :   
\*12 DF-31 (CSS-9) (1 bde); 24 DF31A (CSS-  
9 Mod 2) (2 bde); 10 DF-4 (CSS-3) (1 bde); 20 DF-5A  
(CSS-4 Mod 2) (3 bdes)  
***2***- الصواريخ الباليستية متوسطة المدي: وتشمل صواريخ :  
118: 80 DF-21 (CSS-5) (5 bde); 36 DF21C (CSS-  
5 Mod 3) (2 bde); 2 DF-3A (CSS-2 Mod) (1 bde)  
***3***- الصواريخ الباليستية قصيرة المدي: ويتوافر الموديل (204):SRBM  
108

صاروخ كروز هجوم أرضي: ويتوافر منه : :LACM)62.

القوة النووية :

أكد عام 1996 دور العامل النووي في حسم التوترات السياسية حتى بعد الحرب الباردة ، حيث كان التحرك الصيني من خلال مناورات عسكرية حية لم يسبق لها مثيلا من حيث الحجم في بحر الصين الجنوبي لتمرير رسالة صارمة للولايات المتحدة الداعمة لاستقلال تايوان ، لتقوم بالمقابل بحشد عسكري مماثل في المجال البحري التايواني ، ضم تشكيلتين من حاملات الطائرات واكثر من عشر قطع بحرية وما يزيد عن المائة طائرة حربية ، و كان العامل الحاسم ملاحظة الأمريكيين اختفاء أثار الغواصات النووية الصينية من مرفأ \*تشينغ داو\*، فكان الانسحاب الأمريكي خوفا من تصعيد التوتر في ضل وجود العامل النووي 64.

" مشروع 09 " السري

قامت الولايات المتحدة في عام 1954 بصناعة أول غواصة نزلت الى الماء في العالم حملت اسم " النوتي وقد قطعت خلال ثلاثة سنوات أكثر من ستين الف ميل بحريو يخترق طبقات الجليد في منطقة القطب المتجمد الشمالي دون الإسراف في الوقود النووية و هو ما أعطاها مكانة مهيمنة دوليا في هذا المجال ،فكان رد الفعل الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية ، يتطلب تطوير قوتها النووية ، إنشاء أول غواصة نووية صينية هجومية . وفي أوت عام 1983 دخلت أول غواصة نووية مجهزة بالصواريخ الإستراتيجية تم تطويرها وبنائها بجهود صينية في 26/12/1978،و إطلاق الصواريخ الإستراتيجية النووية من الغواصة النووية الصينية تحت الماء في 27/09/1988،و هو ما مكنها أن تصبح الدولة الخامسة التي تمتلك قدرة إطلاق الصواريخ الإستراتيجية من تحت الماء عبر الغواصات النووية65.

رغم علاقات التعاون بين الصين والولايات المتحدة في المصالح الإستراتيجية المشتركة لمكافحة الإرهاب الدولية والمسألة النووية الكورية بيد أن التخوف مازال قائما تجاه التهديد الصيني. في ظل الارتفاع السريع للقوة العسكرية الصينية ، فبالرغم من كونها لا تضاهى القوة العسكرية الأمريكية إلا أنها لا تحتاج إلى مساواتها ، فقد تمكنت من بلوغ قدرة القتال غير المتناظر، مما يهدد الولايات المتحدة66.

-الدبلوماسية العسكرية *:*

مع إدراك الحكومة الصينية بأنّ جهودها الرامية إلى تفعيل الردع وهيمنتها العسكرية ستثير الريبة في قلوب جيرانها، تركَّ ز الجزء الثالث من إستراتيجيتها البحريّة على مفهوم الدبلوماسيّة العسكرية. وإنّ الهدف من برنامج الحكومة الصينية الدبلوماسي هو بناء عالقات ثنائية وعالقات عامة متعددة الأطراف في آسيا والمحيط الهادئ وما وراءهما، بالإضافة إلى الحد من وتيرة النزاعات الإقليمية مع جيرانها، وكبح نزعاتهم المحتملة إلى توطيد علاقاتهم العسكرية بالولايات المتحدة،فقد أثبت الأسطول البحري أنه أنجح الوسائل للبرهنة على قوة الصين المبطنة. إنّ الوجود البحري الصيني المكثف عبر محيطات العالم شهد، وما زال، على تقدُّم هذه الدبلوماسية العسكرية بشكل غير منظور، فالسفن المنتشرة في خليج عدن تعود من مهماتها البحرية إلى الصين عبر مسار دائريّ يخولُها زيارة الموانئ المختلفة والقيام بأنشطة تدعم العلاقات العامة67.

2*-*التراجع الأمريكي مقابل تصاعد النفوذ الصيني في جنوب شرق أسيا :

أمست الولايات المتحدة الأمريكية تتخوف بشكل كبير من معطيات التغلغل الصيني في هذه منطقة ، فالإعجاب الذي تحوز عليه الصين لدى دول المنطقة ترجم الى تعميق للعلاقات الاقتصادية و ارتفاع نسبة التعاملات التجارية و المالية ، بحيث تعتبر الصين حاليا ثاني اقتصاد في العالم بفضل سرعة توسعها الكبيرة المقدرة ب9-10% سنويا منذ 1970،و هي وتيرة تمكنه من تجاوز الاقتصاد الأمريكي لعام 2030.

و ذلك باحتلالها المراكز الأولى كأكبر مصدر و مستورد في المستقبل القريب ،و أكبر مالكي احتياطي النقد الأجنبي ،و أكبر دائن و مقرض للدول النامية بنسبة تفوق نسبة البنك العالمي 68.

عرفت هذه المنطقة تجاذبات نزاعية و أخرى تعاونية حتى وصلت إلى الشكل الإقليمي التي يي عليه الآن لفهم التغلغل الصيني في المنطقة، يجب معرفة الظروف التي مرت بها و العوامل التي ساعدت على اختراقها من قبل النفوذ الصيني في مقابل تراجع نظيره الأمريكي

أ/ -الأزمة المالية الآسيوية وبداية التعاون :1997

عصفت بكثير من دول آسيا في بداية صيف عام 1997، وأثارت المخاوف من الانهيار الاقتصادي في جميع أنحاء العالم أو العدوى المالية كما يشار إليها عادة باسم أزمة العملات في شرق آسيا أو محليا باسم أزمة صندوق النقد الدولي69.

فالفترة التي نشأت بها الأزمة الأسيوية كانت تشهد نموا مستمر من جانب دول شرق أسيا و أرصدة هائلة من العملات الأجنبية نتيجة الانفتاح التجاري الذي شاهدته هذه الدول والاعتماد بشكل أساسي على الصادرات في دعم مستويات النمو بها، وقد تعرضت قطاعات الصادرات في هذه الدول لهزه شديدة أضعفت من قدرة المنافسة لبضائع هذه الدول..

بحيث كانت سياسة الاقتصاد الرأسمالي الحر متبعة في المنطقة، قائمة على تخفيف القيود والقوانين على رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار الخارجي والحفاظ على معدلات الفائدة الداخلية العالية من اجل استيعاب استثمار المحافظ ورأسمال البنوك، وخفض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار من أجل طمأنة المستثمرين الأجانب من مخاطر العملة. ولكن توافق هذا الانفتاح الرأسمالي مع المشكلات المتواجدة بالفعل في كل دولة في المنطقة الأسيوية على حدة، مثل الفساد في تايلاند، والمحسوبية في اندونيسيا، وضعف القطاع المالي في كوريا الجنوبية مما أصبح بداية النهاية لهذا التوسع الاقتصادي70.

بدأت الأزمة في تايلاند مع الانهيار المالي للبات التايلاندي الناجم عن قرار الحكومة التايلاندية بتعويم البات، وقطع ربط عملتها بالدولار، بعد جهود شاملة لتقديم الدعم لها في مواجهة الإفراط المالي الحاد ، كما كانت تايلاند تواجهه عبء الديون الخارجية التي جعلت البلاد مفلسة فعليا حتى قبل انهيار عملتها،فأرباح الواردات انخفضت بشكل حاد ،وتدفق زائد للاستثمار الأجنبي، الأمر الذي ساعد على إخفاء الضعف الهيكلي المتمثل في عدم ملائمة القواعد البنكية، وانعدام الشفافية وانتشار الفساد، وعجز الميزان التجاري، وارتفاع معدلات الصرف وانخفاض حجم الصادرات71.

ومن بين السياسات التي ساعدت على إضعاف الهيكل الاقتصادي فيها ، كانت تثبيت أسعار الصرف بهدف تحجيم التضخم بالرغم من أن معدلاته لم تكن مرتفعة كثيرا خلال القرن الماضي ومع ذلك فقد ربطت تايلاند، على سبيل المثال،منذ عام 1984 سعر صرف عملتها المحلية بالدولار الأمريكي، بهامش تذبذب ضيق جدا، حيث لم يتعد نقطتين في كل اتجاه، الأمر الذي نتج عنه تشجيع المستثمرين على الاقتراض بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة الدين الأجنبى\*72.

ثم بدأت الأزمة في الاشتعال، بل والانتقال للدول الأربع المجاورة (ماليزيا، الفيليبين، كوريا وإندونيسيا)، فتراجعت عملة البات التايلاندية ، صحبها تراجع باقي العملات الأسيوية مثل الروبية الاندونيسية والوون الكوري الجنوبي و الرينغيت ساك الماليزي ليؤدي هذا إلى انهيار أسواق المال الأسيوية وتأخذ الأزمة شكلا عالميا انهار على أثرها سعر برميل النفط ليصل إلى 8 دولار في نهايات عام 1998 وهو ما أدى إلى حدوث أزمة أخرى بين الدول المصدرة للنفط في منظمة أوبك73.

ب/ - الإستراتيجية الصينية خلال الأزمة :

بالنسبة للصين ، يعد العام 1997 نقطة تحول في تاريخ علاقاتها الآسيانية،فعلى

الرغم من صعوباتها المالية الخاصة، قاومت الصين الضغوط التي تعرضت لها لرفع قيمة

الرنيمنبي وقدمت مساعدات تزيد قيمتها على 4 تريليون دولار أمريكي وقامت بجهود أخرى لمساعدة دول جنوب شرق آسيا على التعافي من الأزمة المالية الآسيوية 1997 في تايلاند وانتشرت في مناطق جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى74.

# فمع بداية الأزمة المالية الآسيوية، واجهت الصين الاقتصاد العالمي من موقع القوة النسبية، حيت كانت نشطة في تعبئة الموارد، متجاوزة بذلك الآليات العادية لصندوق النقد الدولي للانتشار في حزم الدعم للاقتصاديات الآسيوية المحاصرة، و شاركت في حزمة الدعم لتايلاند و اندونيسيا.

وجاءت المساهمة الرئيسية للصين في عدم تخفيض قيمة عملتها مقصودة ، وبالتالي تعمد الاحتفاظ بمركزها التنافسي حيال الدول الأسيوية المجاورة لها من الذين تم تخفيض قيمة عملتهم ،فخطر تخفيض قيمة العملة الصينية كان قويا بشكل خاص. فبصرف النظر عن هونغ كونغ، وضعت الأزمة ضغطا على الاقتصاد الصيني لكون خفض قيمة العملة ليس في مصلحتها ، بحيث تجلى الضغط كبير على صادراتها مع استمرار الفائض الكبير، بسبب ارتفاع العملة نسبيا 75، كون الاستجابة الطبيعية لمثل هكذا ظروف تتمثل في تفيض قيمة عملة اليوان من أجل تحفيز الصادرات ، و هو ما كان سيزعزع الاستقرار في المنطقة كون هذا السلوك يفرض على الدول الأسيوية الأخرى المنهارة الذخول في جولة جديدة من تخفيض العملة للتقليل من الأضرار الكبيرة 76.

# وهو ما تم التصريح به في أكثر من مناسبة من قبل المسؤولين الصينيين لطمأنة الأسيويين و قدمت مساعدات مالية بقيمة 1مليار دولار لإندونيسيا ، و مثلها لتايلاند77.

و هو ما أتاح الفرصة للتواجد الصيني في جنوب شرق أسيا كمساعد للخروج من هذه الأزمة ، حيث حضرت الصين أول قمة للآسيان+3 في كوالالمبور، عاصمة ماليزيا. وخلال الاجتماع، توصل الزعماء إلى الاتفاق حول مستقبل شرقي آسيا في القرن الحادي والعشرين وألقى الرئيس الصيني آنذاك جيانغ تسه مين خطابا هاما حمل عنوان : لنتكاتف في التعاون وبناء مستقبل سوية، استعرض فيه التغيرات والانجازات في بلدان شرقي آسيا خلال العقود الثلاثة الماضية78.

وفي 28 نوفمبر عام 1999، كان مؤتمر القمة غير الرسمية للاسيان +3 :الصين واليابان وجمهورية كوريا ، و الذي عقد في مركز مانيلا الدولي. في هذا الاجتماع، حيث برز التفاؤل نحو قرن جديد لتعزيز التفاهم المتبادل والثقة والتعاون،مع التركيز على مايلي :

-ضرورة تركيز محور التعاون شرق آسيا على المجالات الاقتصادية والمالية والعلمية والتكنولوجية.

- تعزيز التنسيق والتعاون في المجال المالي في شرق آسيا من خلال آليات الحوار المختلفة، بما في ذلك10+3 آلية الحوار بين قادة البنك المركزي المالية بمبادرة من الصين. كما ناقش الاجتماع ما إذا كان صندوق النقد الآسيوي أمرا ضروريا، ودعم الكفاح ضد الانفصالية ضد إندونيسيا79.

ما أسفر في وقت لاحق عن تشكيل شراكة تقوم على حسن الجوار والثقة المتبادلة بين الجانبين2، اثر دعوة لحضور قمة الآسيان في كوالالمبور كما وقع الجانبان في عام2002، في إطار عمل مبدئي لبناء منطقة تجارة حرة التي دخلت حيز التنفيذ في 2010. مقابل تقاعس الولايات المتحدة عن المساعدة80.

و بالتالي ، فقد احتوت عناصر الإستراتيجية الصينية بعض المكونات غير الاقتصادية الأخرى غير اقتصادية ، أبرزها التركيز على الدول ذات العلاقة المضطربة مع الولايات المتحدة**،** مثل الفلبين وكمبوديا، فقد عززت الصين علاقاتها مع رئيس الوزراء الكمبودي "هون شين" بالتزامن مع تدهور علاقاته مع واشنطن، وتتبع الصين أمرا مشابها خارج آسيا مثل علاقتها بالسودان وفنزويلا وأوزبكستان.

# و هي تتبع - في سبيل تحويل دفة النفوذ في منطقة جنوب شرق آسيا بعيدا عن أمريكا- مبدأ مشابها لمبدأ "مونرو" الذي تتبعه الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية في إطار محيطها الإقليمي.

و اغتنمت تاريخ 1997 لاستخدام بعض تطبيقات القوة الناعمة، حيث دشنت ما عرف باسم (إستراتيجية "توزيع المكاسب "win –win strategy") في سياستها الخارجية، وأعلنت أنها ترغب عبر ذلك إلى الاستماع للدول الأخرى بمنطقة جنوب شرقي آسيا، واتخذت مبادرات حقيقية بالتوقيع على اتفاقية "صداقة" مع دول شرق آسيا، كما ألزمت نفسها بالعمل على إيجاد طريقة للتعامل المرن في منطقة بحر الصين الجنوبي.

وبينما رأت واشنطن أن تلك الإستراتيجية لا تحترم السيادة وتتخذ منحى عقابيا تجاه منطقة جنوب شرق آسيا، إلا أنه من الناحية الواقعية لم توقع الولايات المتحدة اتفاقية للصداقة ولم تلغِ العديد من العقوبات على منطقة جنوب شرق آسيا.

و استكمالا للدفع بقوتها المرنة في جنوب شرقي آسيا، إذ يفوق الدعم الذي تقدمه بكين إلى الفلبين أربع أضعاف حجم المساعدة الأمريكية لها في 2003، وتفوق نظيرتها الأمريكية في "لاوس" بثلاثة أضعاف في عام 2002، وتساوت المساعدة الصينية مع الأمريكية لدولة إندونيسيا، لكنها تفوقت عليها في تنوعها وتشعب اتجاهاتها.

ويمكن القول إنه منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي كان لبكين مساعدات أفضل تبتعد عن الأهداف السياسية، وتشمل تشجيع الشركات الصينية للاستثمار في الخارج، ودعم الفاعلين السياسيين، وتقليل المخاوف من نمو الاقتصاد الصيني، فقد استخدمت المساعدات الصينية المقدمة إلى تايلاند لجذب السياسيين التايلانديين للدراسة في الصين، كما اشترت الصين منتجات لإرضاء المزارعين التايلانديين الذين أعربوا عن قلقهم من تأثير التجارة مع الصين، وهو ما بدا أنموذجا واضحا في توظيف القوة الناعمة81.

# بيد أن الآسيان ككتلة تدرك التحديات التي تواجهها المرتبطة أساسا بكيفية إنضاج هذا التكتل الاقتصادي في مواجهة تداعيات العولمة ،ومجابهة مصالح الكتل السياسية والاقتصادية، التي تحاول اختراق قارة آسيا ، وترجم هذه الهواجس رئيس الوزراء الماليزي عبدا لله أحمد بدوي الذي دعا إلى بناء علاقات اقتصادية بين دول المنطقة ومحاربة سلبيات العولمة فمبادئ الانفتاح الاقتصادي والتعاون التجاري تحمل في طياتها عناصر مظلمة في العولمة،و لذلك وجب مواجهتها من خلال الاتحاد والتجمع اقتصاديا كإنشاء سكرتارية تختص بدعم العلاقات التجارية بين دول تجمع جنوب شرق آسيا

كما تدرك من ناحية أخرى ،تحدي التنافس الدولي باتجاه الآسيان والدخول معها كشريك ، ممثلا أساسا في التنافس الصيني الياباني ، وعليه فالآسيان لم تحركها مصالح الآخرين بل أن مصالحها الإقليمية وضعتها في إستراتيجية ليتم التحرك بموجبها في مواجهة القوى التي تحاول خلق جسور معها لمجابهة قوى أخرى ،و لكن في الوقت نفسه ، لا تريد خسارة أي من الطرفين بل حاولت الرابطة أن تقف في وسط الميزان لتتوزع اليابان والصين على طرف الميزان82.

و من جهة أخرى يظهر احتمال نشوء كتلة أوراسية صينية- روسية وهو مشروع سبق وأن طرحه بريماكوف وهناك مؤشرات على مثل هذا التوجه تتمثل في تصفيات الصين وروسيا الاتحادية لكافة مشكلاتهما الحدودية وجهود الدولتين في مجال مكافحة الإرهاب والحركات الانفصالية الداخلية وقد انعكس هذا في إنشاء منظمة شانغهاى للتعاون. فالهدف الصيني –الروسي من إنشاء المنظمة بجانب تسوية مشكلات الحدود هو محاولة إيجاد نظام إقليمي أمنى في المنطقة لا تقوم الولايات المتحدة بدور فيه، كاحتمال مرجح بنسبة كبيرة مقابل ضآلة احتمالي التحالف الصيني الهندي ، و الصيني الياباني83 .

**بعض المراجع:**

1-Bertrand ATEBA . IS THE RISE OF CHINA A SECURITY THREAT? Polis / R.C.S.P. / C.P.S.R. Vol. 9, Numéro Spécial, 2002 ,P22

3- Samuel P. Huntington, DEMOCRACY'S THIRD WAVE, Journal of Democracy, www.ou.edu/uschina/.../Huntington.91.Demo.3rd

4-حنان قنديل ،الصين إشكالية التوازن فى مواجهة التناقضات - الصين .. نموذج جديد للقوة الصاعدة ، السياسة الدولية ، العدد يونيو 2008

www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial...eid...

# 5- [John J. Mearsheimer](http://nationalinterest.org/profile/john-j-mearsheimer), Can China Rise Peacefully ?,the national interest magazin , April 8, 2014

nationalinterest.org/.../can-**china**-**rise**-**peacefully**-1020..

6- John Mearsheimer, Why China’s Rise Will Not Be Peaceful, September 17, 2004

www.foreignaffairs.com/.../will-**chinas**-**rise**-lead-to-w..

7-Rosecrance, Richard. The Rise of the Trading State. Basic Books Inc. New York, 1999

8-Clifton, Joseph K., "Disputed Theory and Security Policy**:** Responding to the Rise of China" ,APRIL/ 25/ 2011 . CMC Senior Theses. Paper 141.

http://scholarship .claremont.edu/cmc\_theses/141

9-Jiang YE, Will China be a “Threat” to Its Neighbors and the World in

the Twenty First Century?, http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/ch.html

10-Antoine Bondaz, L’Asie du Sud-Est, proxy de compétition sino-américaine, Dynamiques

Internationales ISSN 2105-2646, Numéro 9 avril 2014,

11-عبد الكريم صالح المحسن،الصعود السلمي والتوازن السياسي في الصين،مجلة سطور ـمن الموقع الالكتروني :

# 12- [Zheng Bijian](http://www.foreignaffairs.com/author/zheng-bijian) , China's "Peaceful Rise" to Great-Power Status, foreign affairs magazin , [September/October 2005](http://www.foreignaffairs.com/issues/2005/84/5) ,p21.

14-Jusuf Wanandi, THE PEACEFUL RISE OF CHINA : AND IT’S IMPLICATIONS FOR EAST ASIA, The Mongolian Journal of International Affairs, Number 11, 2004.

**البحث الرابع:السياسة الخارجية الروسية : المحددات ، الأهداف ، التوجهات**

أهداف السياسة الخارجية الروسية:

1. اعادة ضبط الدور الروسي على الساحة الدولية من أجل ضمان احترام مصالحها .
2. اعتبار النظام الدولي نظام متعدد الأقطاب ، و العمل على أساس هذه الفكرة .
3. واقعية السياسة الخارجية الروسية: اذ تعتبر أن البيئة الدولية هي بيئة تنافسية ، الأمر الذي يفرض التحرك الفردي و المستقل لروسيا معتمدة على نفسها (فكرة العون الذاتي لكينيث والتز )، و هو الأمر الذي يوضح اتجاه موسكو الى الاسثثمار في تطوير دوائر البيئة الخارجية القريبة و البعيدة .
4. تأمين المجال الحيوي الروسي أو ما يعرف بالبيئة الخارجية المحيطة بالجغرافية الروسية من خلال درء خطر التوسع الغربي ، و تحديدا مواجهة زحف حلف الناتو في منطقة أوروبا الشرقية ، و تعزيز دورها في التقرير الدولي في القضايا الدولية على مستوى المؤسسات(الأمم المتحدة و مجلس الأمن) و على مستوى العمليات الاجرائية (التدخل في القضية السورية مثلا)1.

فقد رفضت روسيا رفضا قاطعا أن يتم نشر عناصر لدرع الصواريخ في اقليم بولندا و جمهورية التشيك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية 2.

1. تعميق علاقات روسيا مع حلفائها لصد تمدد أمريكا والدول الغربية التي تسعى باستمرار إلى تهديد الأمن الروسي عير إثارة الأزمات ودعم الحروب الدائرة قرب الحدود الروسية3.
2. سعي روسيا إلى الهيمنة على الأقاليم المجاورة في أسيا الوسطى التي تعتبر عمقًا إستراتيجيًا لها ومنع أي تدخلات خارجية فيها، بحيث يتم التعامل معها كمنطقة أمن إستراتيجي روسي، وهو ما يظهر من خلال ربط هذه الدول بمعاهدة الكومنولث و توقيع بعض الاتفاقيات السياسية والعسكرية بينها وبني الدول المجاورة، وتشكيل قيادة عسكرية مشتركة، وتوقيع إتفاقية رسمية تربط بين القوات العسكرية لدول الكومنولث4.

***محددات السياسة الخارجية الروسية:***

***المحدد الجغرافي و المحدد الديمغرافي:***

تقع روسيا  تمتد روسيا على مناطق شاسعة شمال آسيا وشرق أوروبا، ولها حدود برية بطول 20.241 كلم مع 15 دولة تبلغ مساحتها 17,075,200 كلم مربع ، و يمكن فهم الجغرافيا السياسية لروسيا في معرفة أنها أرض مغلقة، لأن وصولها إلى المياه الدافئة ومعابر التجارة العالمية، مرهون بالمرور بممرات ملاحة تتحكم فيها قوى مختلفة، و يتاح أمام روسيا ثلاث طرق لبلوغ مياه التجارة العالمية: طريق البحر الأسود مرورًا بمضيق البسفور الذي تتحكم به تركيا ويسهل إغلاقه من طرف الأتراك ، طريق من موانئ سانت بيترسبيرغ مرورًا بالمياه الدنماركية وهذا الثاني يسهل التحكم فيه كذلك، طريق المتجمد الشمالي الطويل الذي يبدأ من مورمانسك ويمتد إلى ما بين جرين لاند وآيسلندا والمملكة المتحدة.5

كما تعرف روسيا بمساحاتها الشاسعة الصالحة للزراعة ، غير أنها تتركز في الجنوب الغربي ، وهذا ما يجعل من الحدود الروسية مع أوكرانيا والقوقاز وآسيا الوسطى منطقة حيوية ومهمة للغاية6.

بالنسبة للعامل الديموغرافي أو السكان فقد أصبحت روسيا تعانى من تهديد خطير للغاية يتمثل فى الانكماش الملحوظ فى متوسط عمر الفرد الروسى، فقد أنحدر هذا المتوسط بمعدل عشر سنوات أي 65 عاماً مقارنة بمتوسط عمل الفرد فى الدول الأخرى المتقدمة خاصة دول أوروبا الغربية، وذلك نظراً لما يعانى منه نظام الصحة فى روسيا من فوضى كبيرة أدى إلى زيادة معدل الوفيات وانخفاض معدل المواليد 7.

ووفق تقارير دائرة الإحصاءات الفيدرالية الروسية تراجع عدد المواليد في روسيا عام 2017 بنسبة 10.7%، أو 11.5 مولود جديد لكل ألف مواطن، وهو أدنى مستوى خلال العقد الماضي، واستمر التراجع في عام 2018، حتى 10.9 مولود جديد لكل ألف مواطن، ولم يتحسن الوضع خلال النصف الأول من عام 2019، حيث تشير بيانات دائرة الإحصاء إلى انخفاض معدل الولادات بنسبة 8.14% مقارنةً بالنصف الأول من العام الماضي 2018.

وفي توقعاتها الحالية المرفقة بمشروع الموازنة لفترة 2020 - 2022، تقول وزارة التنمية الاقتصادية إن التراجع الطبيعي سيستمر حتى 2023. وفي عام 2024 ستتم ملاحظة نمو طبيعي على أعداد السكان و أن زيادة أعداد السكان خلال 2020 - 2023 ستكون بصورة رئيسية على حساب زيادة تدفق المهاجرين إلى روسيا، ومع عام 2024 سيُلاحَظ نمو على أعداد السكان، بفضل تدفق المهاجرين وزيادة طبيعية8

ناهيك عن البنية الاجتماعية للسكان ،تعتبر روسيا دولة متعددة القوميات ب130 جماعة عرقية أهمها : الروسية بنسبة 80% و التترية و الأكرانية و البشكيرية و الجوفانية و الشيشانية و الأرمينية 9.

***المحدد العسكري:***

عرفت القوات العسكرية الروسية خلال خمسة عشرة سنة الأخيرة التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي انسحاب من الأراضي ، وتخفيض في عدد القوى العاملة حيث بلغ عدد الجيش 5.2 مليون سنة 1989، ليصل الى 800.000 في 2016، وفي معداتها،حيث انخفض عدد السفن إلى عشر المتاحة عام 1991 ،وانخفضت المقاتلات بنسبة 80% ، و بالرغم من التخفيض في ترسانتها النووية الاستراتيجية إلا أن روسيا بقيت تحتل المرتبة الثانية ، غير كفاءة قواتها الأرضية، و الجوية والبحرية لا يسمح لها أن تقارن مع القوات الأمريكية، وهذا ما أدى إلى تراجع ثقلها في الأزمات الدولية ،وتبنت روسيا من أجل إعادة التوازن الاستراتيجي مع الغرب وأمريكا عقائد عسكرية جديدة، استجابة للمتطلبات الأمنية والتهديدات التي تحدق بها في كل مرحلة من المراحل التي مرت بها. فمنذ 1992 إلى 2016 طورت روسيا أربعة عقائد عسكرية تم صياغتها وفق المتغيرات الداخلية والتطورات الجيوسياسية والإستراتيجية المحيطة بها، تضمنت التهديدات حلف الناتو، لدرجة أنه أصبحت تنظر إليه كعدو فعلي وليس كشريك مقلق كما كان في حقبة التسعينات من القرن العشرين7، ويعود ذلك إلى وصول مرتكزاته العسكرية إلى الحدود الروسية مباشرة و تكتمل عملية التطويق الجيوبوليتكية الشاملة لروسيا بعد أن نشر الحلف قواعده في الخليج وأفغانستان والعراق وجمهوريات آسيا الوسطى، اضافة الى قواعده الموجودة في دول شرق أوروبا، وعندئذ لن يكون لروسيا أي دور في مجالها الحيوي القريب خاصة بعد قيام حلف الناتو بنشر الدرع الصاروخي المضاد للصواريخ في بعض دول أوروبا الشرقية التي انضمت إليه، و نشر ردارات متطورة جدا في تشيكيا وبطاريات مضادة للصواريخ في بولندا 10.

و هو ما يؤدي الى اختلال التوازن الاستراتيجي النووي العالمي و فقدان روسيا القدرة على التسديد بالضربة النووية الثانية الانتقامية الثأرية،خاصة أن مشروع هذا الدرع الصاروخي يتضمن أيضا عسكرة الفضاء بعدد كبير من الأقمار الصناعية القادرة على اكتشاف الصواريخ الروسية سواء المنطلقة من الغواصات أو القواعد البرية المتحركة وتدميرها 11.

**البرنامج التحديثى الاصلاحي للقطاع العسكري الروسي:**

منذ عام 2000 تغيرت أوضاع روسيا الداخلية منها والخارجية استطاعت استعادة دورها ومكانتها الدولية معتمدة على الإمكانات التي تمتلكها، وبدأت روسيا بإتخاذ سياسة خارجية ذات نطاق واقعي وعملي يمثل الرؤية الجديدة للاستراتيجيات الخارجية الروسية، أو بمعنى أخر التحول من الصبغة الايديولوجية الى سياسة وطنية براغماتية قائمة على رأسمالية الدولة و رفض الاستغلال الأمريكي .

و قد شكلت العقود الثلاث الأخيرة مرحلة جديدة في إعادة رسم خريطة النظام الدولي الذي تتصارع فيه الدول العظمى على قيادة النظام الدولي، بعد أن كانت أمريكا هي القوى العظمى الوحيدة المهيمنة على قيادة العالم حيث برزت محاولا روسيا لتغيير القطبية الأحادية

حيث تناولت وثيقة الإستراتيجية للأمن القومي الروسي لعام 2000، والتي صادق عليها الرئيس الروسي 10/1/2000 تضمنت العمل على الحماية الكاملة للدولة الروسية من أي تهديدات سواء كانت داخلية أم خارجية، والتركيز على حماية الأمن القومي الروسي، و المصالح الروسية في العالم ووجوب عودة النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب12.

تعبر الوثيقة الاستراتيجية للأمن القومي الروسي عن برنامج اصلاحي ساهم بشكل كبير في نقل روسيا من الوضع العسكري المنهار في اعقاب الحرب الباردة و خطر تفكك الدولة في ظل الفوضى و الفساد والعجز في أداء الوظائف السياسية و العسكرية و الاقتصادية الداخلية كمواجهة الحركات الانفصالية ( التمرد في الشيشان) وانهيار العملة في عهد الرئيس **يلتسن**،و رضوخ روسيا للتوسع الناتو في الشرق في 1998،و بالتالي تمحور دور هذا البرنامج في العمل على استعادة روسيا لدورها العالمي بعد انقادها من الانهيار الداخلي13.

بدأ برنامج التحديث العسكري في عهد بوتين في 2000، و دخل حيز التنفيد في 2008 بسبب ضعف الأداء العسكري الروسي أثناء أزمة جورجيا، لا سيما فيما يتعلق في التقدم التكنولوجي، و قد أقــرت وثيقــة العـام ،2000 والوثـائق اللاحقـة حـق روسـيا في تطـوير قــدراتها العســكرية التقليدية وغير التقليدية بما يتناسـب مـع طبيعـة التهديـدات ، وقـد شملـت عمليـة التطـوير صـنوف القـوات البريـة والجويـة والبحرية والصواريخ سواء كانت هجومية ام دفاعية، حيث أدخلت روسيا أجيالا جديدة من الـدبابات والمـدرعات الصـغيرة الحجـم والسـريعة قـادرة علــى الوصول إلى مناطق الازمات مثل دبابات T90 ، ومدرعـة BMB3 ، والـدبابات المتوقعـة للدخول في الخدمة مستقبلا متل T94-T92 ، و جويا تم تجهيـز الجـيش الروسـي بطـائرات حديثة مثل ساخوي 35 ،ميغ 35 ،أضافة لطائرة ميغ 29 ، وبحريــا تم تزويــد الاســطول الروســي بــ 6 حاملات طائرات، و8 غواصات تعمل ً بالطاقة النووية، اما في مجال الصواريخ فقد تم تجهيز القوة الصاروخية الروسية بأجيال جديـدة مـن الصـواريخ البالسـتية الهجوميـة بعيـدة المـدى مـن طـراز تويـول- م- أراس 24 الـذي يحمـل رؤوس أطلقـت عليـه روسـيا 12 م2 ، وهـو نظام دفاعي اعتبرته روسيا قادر على تدمير مفردات الدرع الصاروخي الامريكي بدقة 14.

**ميكانيزمات التحديث العسكري الروسي :**

تضمنت الوثيقة العسكرية لعام 2010، و التي تم تحديثها في 2014، ميكانيزمات التحديث و الاصلاح العسكري فيمايلي :

1. اعتماد مفهوم الردع غير النووي يقوم على أساس بقوات عسكرية هائلة ، تكون مستعدة دائما15 .
2. المحافظة على النفوذ الروسي في الدول العازلة على طول حدود روسيا وعلى تعزيز سلسلة ّ من الدروع الدفاعية. قد توفر هذه الوضعية الفضاء والوقت من أجل تعبئة الدولة في حال حرب واسعة النطاق واستكمال الرادع النووي في ضمان سلامة الأراضي الروسية16
3. أمـا مـن حيـث مسـتويات الحـرب المقبلـة تقليديـة – نوويـة، فـان حـروب المسـتقبل كمـا يقـول الجنرال الروسي محمود غارييف رئيس الاكاديميـة الروسـية للعلـوم العسـكرية سـتكون تقليديـة ولكنهـا ليســت مــن نمــط حــروب العــالم الصــناعي الــتي اعتمــدت علــى الحشــد الهائــل للقــوات والآليات الميكانيكيــة والمدرعــة وإنما علــى الــذكاء الصــناعي لهــذه القــوات أي علــى الثــورة العلميــة لأجهزة المعلومــات والاتصــالات والعقــول الالكترونيــة والأقمار الصــناعية والإنذار المبكــر ، فروسيا مازالت متخلفة عن الولايات المتحـدة الأمريكيـة و حلـف النـاتو في هـذا المجال، لـذلك تعلن في مذهبها العسكري الجديد الاسـتخدام الأولي للأسلحة النوويـة في الحـرب كردع عــن تــوريط روســيا في حــرب ذكيــة، من خلال تمرير رسالة مفادها أن الــثمن السياسي والعسـكري المترتــب علــى تــدمير الجــيش الروسي الاسلحة الذكية قد لا يوازي الخسائر السياسية والعسكرية المترتبة على تدمير شرق أوربا أو غربـها أو عـدة مـدن أمريكيـة بالأسلحة النوويـة الروسـية، كمـا أنـه لايـوازي ثمـن تصـعيد الحـرب مـن مستواها التقليدي الذكي إلى المستوى النووي فعنـدما تتحـول الحـرب منـذ بـداياتها إلى نووية،عندئـذ لـن يكــون للأسلحة التقليديـة الذكية أي قيمـة في تحقيـق الاهــداف السياسـية والعســكرية 17

***المحدد الاقتصادي:***

-الأمن الطاقوي:

يتضمن المفهوم الروسي للأمن الطاقوي مثلما يذهب اليه الباحث بمركز استراتيجية الطاقة بموسكو بيلوفا M Belova مايلي:

" ليس هناك تعريف وحيد الأمن الطاقة روسيا مثل أي مورد طاقوي آخر، أمن طاقة يدور حول أمن الطلب وأسعار طويلة المدى، والتزامات طويلة المدى "، كما يقوم أمن الطاقة الروسي على ضرورة الاستخراج الكافي من مصادر الطاقة الروسية الواقعة في مناطق جغرافية صعبة وقاسية، مثلما يتضمن ضرورة الوصول الآمن إلى الأسواق الطاقوية العالمية، خاصة الأوروبية منها. فضلا عن ضرورة التصدير الأمن لإمدادات الطاقة الروسية دون عرقلتها من طرف دول العبور، وبأسعار عالية تحقق أرباحا مهمة و امتلاك التكنولوجيات المناسبة والضرورية لاستخراج الطاقة، وامتلاك والتحكم في شبكة خطوط نقلها نحو الأسواق الخارجي ، والتنويع وخلق توازن سليم في أسواق الطاقة الروسية بما ال يجعل روسيا تابعة نحو سوق طاقوي واحد، الأمر الذي يجعل روسيا فاعلا محوريا مهما في توازنات الطاقة في السوق الدولية باعتبارها منتجا طاقويا كبير18

تمتلك روسيا أكبر احتياطي عالمي مؤكد من الغاز الطبيعي بنسبة 1.68 ترليون متر مكعب، أي ربع الاحتياطي العالمي المؤكد من هذا المورد، متبوعة بإيران وقطر و الولايات المتحدة الأمريكية وتهيمن شركة غازبروم المملوكة للدولة الروسية على معظم عمليات انتاج وتصدير الغاز الطبيعي الروسي وبنسبة تفوق مقدار 70 %من اجمالي انتاج وتصدير الغاز الطبيعي لروسيا، وهكذا تغدو روسيا أكثر احتكارا لسلسة الطاقة، الانتاج، النقل، والتصدير 19.

ويصل الانتاج الروس ي من الغاز الطبيعي مقدار 605 .مليار متر مكعب سنويا، بيد أنه يتم استهلاك منه نحو 413 مليار متر مكعب في السوق المحلي الروسي، بينما يتم تصدير الباقي الى نحو أسواق الطاقة العالمية، لاسيما نحو دول أوروب20.

هناك وجهات نظر متناقضة بشكل حاد حول الأهمية الدولية لروسيا من حيث الجغرافيا السياسية لأمن الطاقة، فمن جهة يعبر كل من **بروس جونز** و**ديفيد ستيفن** ، خبيران أمريكيان في السياسة الخارجية حول التغيير الجيوسياسي والطاقة ، حيث اعتبروا أهمية روسيا العالمية الوحيدة هي كمورد للطاقة وأنها لا تُعتبر دائمًا عملاقًا من منظور عالمي .

بالمقابل ، يجادل **مارين كاتوسا** ، محلل سوق الطاقة الكندي، بأن السيطرة على موارد الطاقة أمر محوري لاستعادة بوتين لروسيا كقوة عظمى في عالم متغير ، فالنفط هو مفتاح ثروة روسيا من الطاقة وبشكل غير مباشر في تمويل إنفاقها الدفاعي، و نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي يتقلب مع التغيرات في أسعار النفط، ،حيث مثلت ايرادات الدولة الروسية من النفط عام 2017 حوالي 40%مقارنة ب50% في 2015، كما تؤثر التغيرات في أسعار النفط بشكل كبير على النمو الاقتصادي في روسيا ،و يشجع ارتفاع أسعار النفط على الاستثمار في روسيا 21.

كما تزخر روسيا إلى جانب موارد الطاقة، بكميات هائلة من المعادن التي تستخدم في الإنتاج الصناعي فتحتل الصدارة في إنتاج النيكل والبالديوم في العالم، بنسبة 21 %و11 %من الإنتاج العالمي على الترتيب و المتواجد في سيبيريا الشرقية وفي جزيرة "لولا" قرب مورما نسك، وتصنف كر ابع منتج للبلاتين، و من بين العشرة الأوائل من منتجي النحاس في العالم، و تحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الذهب،أما فيما يخص الحديد والصلب فحافظت روسيا على مرتبتها الخامسة كأكبر منتج في العالم ورابع مصدرا له عام 2016 حسب التقرير الذي أعده خبراء وكالة التصنيف العالمي "ريا ريتينغ" نقلا عن بيانات اتحاد "وولد ستريت" ، أي يقارب 105 مليون طن سنويا و17 %من الإنتاج العالمي كما تسيطر روسيا على ربع احتياطي الخشب في العالم. فهي أول دولة مصدرة له22.

و بالنسبة لهيكل الاقتصاد الروسي، فيمكن توصيفه من خلال ما يلي:

الطابع الريعي للاقتصاد الروسي ويُشبّه باقتصاد الدول غير المتطورة مع حفظ فارق الحجم، إذ يُشكّل قطاع الطاقة نحو 28 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، و30 في المئة من حجم الإنتاج الصناعي و54 في المئة من حجم الميزانية الفدرالية، ونحو 45 في المئة من حجم العملات الأجنبية الواردة إلى البلاد ، و بالتالي يعاني من البتعية لأسواق النفط وأسعارها23.

افتقاد التنوع والحيوية: كما يعاني الاقتصاد الروسي من ضيق قاعدة المشاريع المتوسطة والصغيرة التي تمنح الاقتصاد حيويته وتنوعه، فقد بيّنت مجلة “تايم” عام 2015، اعتمادًا على أرقام صندوق النقد الدولي، أن مساهمة المشاريع المتوسطة والصغيرة لا تشكّل سوى 15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تشكّل مثيلتها في دول الاتحاد الأوربي ما نسبته 40 في المئة؛ ويُعزى ذلك إلى اهتمام الدولة بدعم الشركات الحكومية.

تدني الإنتاجية: وفي السياق نفسه أشارت المجلة إلى ضعف مستوى الإنتاجية، فالعامل الروسي يضيف 25.90 دولار إلى الناتج القومي الإجمالي في كل ساعة عمل مقارنة مع العامل الأميركي الذي يضيف 67.40 دولار للساعة. ويرجع ذلك إلى ضعف مستوى التقدم التكنولوجي، والثاني ضعف تنظيم وإدارة الاقتصاد الوطني ومؤسساته

الفساد: لا تزال تعاني روسيا من معدلات مرتفعة من الفساد، فمنذ ارتفاع معدلاته في تسعينيات القرن الماضي عبر عمليات الخصخصة وبيع (نهب) مؤسسات الدولة، لم تستطع السلطة الروسية خفض معدلات الفساد في روسيا؛ وبالتالي، فهو أحد العوامل الطاردة للاستثمارات، وبقيت روسيا تحتل موقعًا متدنيًا في تقرير الشفافية العالمي، فقد احتلت المرتبة 119 بين 168 دولة في تقرير 2015، وهي الدولة الأوروبية الأكثر فسادًا بعد أكرانيا24.

***قائمة المراجع:***

1. الجغرافيا السياسية و الاستراتيجية لروسيا، متاح على الموقع:

<http://mubasher.aljazeera.net/news/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA>

1. السعيد لوصيف، "جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية" ،(المجلة الجزائرية للأمن والتنمية )، العدد13، جويلية 2018، ص161
2. Jacek Wieclawski, Contemporary Realism and the Foreign Policy of the Russian Federation. Lazarski University. Poland.
3. رايق سليم البريزات،" النمط الروسي الاستراتيجي في ادارة الأزمات الدولية"، (مجلة النقد للدراسات السياسية)، المجلد 3، العدد الأول ، أفريل 2019،ص 18.
4. طه عبد الواحد، روسيا تعتمد «العمالة المهاجرة» مصدراً رئيسياً لتعويض التراجع السكاني، متاح على المقوقع:

[https://aawsat.com/home/article/1937166/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A](https://aawsat.com/home/article/1937166/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%25A)

1. جلال خشيب، افاق الانتقال الديمقراطي في روسيا : دراسة نقدية في البنى و التحديات.قطر:المركز العربي للدراسات و الأبحاث، 2015، ص 135.
2. **شريف مازن إسماعيل فرج ،** توجهات القيادة السياسية الروسية وتطور الدور الروسى فى النظام الدولى، **المركز الديمقراطي العربي**
3. إيجر أمينة ، "عودة روسيا إلى الجيوبوليتيكا: بين الفكر وتحديات الواقع"، ( المجلة الجزائرية للدراسات السياسية). المجلد 05-العدد02 .ص.120-145،
4. مجلة الناقد ص16،
5. نزار اسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين، "قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي و الحاضر "، ، دراسات دولية ، العدد56،
6. - عزة جمال عبد السلام زهران، "تطوير القوة العسكرية الروسية و انعكاساتها على السيسة الخارجية الروسية"، (المجلة العربية للعلوم السياسية)، المجلد التاسع، العدد الرابع، 2014، ص 201.

# صلاح الدين أبوبكر الزيداني،" [الجيش الروسي : مواصلة التطوير والتحديث](https://www.almusallh.ly/ar/stratigystud/1368-2017-11-14-10-28-48)"، (مجلة المسلح )

https://www.almusallh.ly/ar/stratigystud/1368-2017-11-14-10-28-48

1. محفوظ رسول ، "الأمن الطاقوي الروسي بين الفرص والقيود"، (مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية)، المجلد الخامس،العدد التاسع 2017.
2. Niklas H. Rossbach. The Geopolitics of Russian Energy Gas, oil and the energy security of tomorrow. November FOi. ISSN 1650-1942. 2018.
3. الاقتصاد الروسي ، متاح على الموقع :

https://geiroon.net/archives/82176

1. كريس ألدن ، الصين في إفريقيا : شريك أم منافس ، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي .بيروت :الدار العربية للعلوم و النشر- ،1009،ط1،صص15-19. [↑](#footnote-ref-1)
2. -Johanna Jansson,The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC),A briefing paperPrepared for World Wide Fund for Nature (WWF).University of Stellenbosch :Centre for Chinese Studies,August 2009 [↑](#footnote-ref-2)
3. -Garth Shelton and Farhana Paruk,tHE FORUM ON CHINA–AFRICA COOPERATION : A STRATEGIC OPPORTUNITY.Monograph :Institute for Security Studies ,December 2008 ,p87,89 [↑](#footnote-ref-3)
4. - ibid,p90. [↑](#footnote-ref-4)
5. -Daouda Cissé,FOCAC: trade, investments and aid in China-Africa relations. South Africa :Centre for Chinese Studies,Stellenbosch University,May 2012. [↑](#footnote-ref-5)
6. -حمدي عبد الرحمن،مستقبل العلاقات الافريقية الصينية .الاهرام الاقتصادي ، مجلة السياسة الدولية [↑](#footnote-ref-6)
7. العددالتاسع ,2009

   ### - [*5th*Forum on China*-*Africa Cooperation](http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=7&cad=rja&uact=8&ved=0CFsQFjAG&url=http%3A%2F%2Fenglish.cntv.cn%2Fspecial%2F5thfocac%2Fhomepage%2Findex.shtml&ei=QsmlU4vjNrKX0AWM04CABg&usg=AFQjCNEk6GtRiXWtShrZBE9okkY4BC2Pew)*,*2012 english.cntv.cn/spécial/5thfocac/.../index.shtm

   [↑](#footnote-ref-7)
8. - Fabienne Pinel, La Chine, le pétrole et l’Afrique, www.afrik.com/article9773.htm [↑](#footnote-ref-8)
9. -محمد عايش ، الجزائر و الأرجنتين لديهما نفط صخري يفوق أمريكا .تقرير العربية، من الموقع :

   www.alarabiya.net [↑](#footnote-ref-9)
10. # -[Matthieu Auzanneau](http://petrole.blog.lemonde.fr/author/petrole/), Le pic pétrolier de l’Algérie, et de trois autres nations arabes gâtées par l’or noir ,Un colloque sur le pic pétrolier et la transition énergétique

    [↑](#footnote-ref-10)
11. محمد جمال عرفة ، الصين والتغير الناعم في إفريقيا: العولمة البديلة ،قراءات افريقية :ثقافية فصلية محكمة متخصصة في

    الشؤون الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي.لندن ، العدد التاسع ، سبتمبر 2001،ص 169. [↑](#footnote-ref-11)
12. -Fabienne Pinel, opcit. [↑](#footnote-ref-12)
13. -Chung-lian Jiang,LA CHINE, LE PETROLE ET L’AFRIQUE,[www.geopolitis.net/.../CHINE%20PETROLE%20AFRIQUE.pd](http://www.geopolitis.net/.../CHINE%20PETROLE%20AFRIQUE.pd) [↑](#footnote-ref-13)
14. -ibid. [↑](#footnote-ref-14)
15. كريستوفر هالمان ،أكبر شركات النفط في العالم ،من الموقع الالكتروني -

    open**oil**.net/iocs-nocs-reading-material-plus-cove [↑](#footnote-ref-15)
16. مغاوري شلبي علي ،أوبك ومستقبل أمن الطاقة ، مجلة السياسة الدولية .مصر :مؤسسة الأهرام،2006 [↑](#footnote-ref-16)
17. سليم نصار ، الصين تعلن حرب السيطرة على القارة الإفريقية

    [www.alhayat.com/](http://www.alhayat.com/) [↑](#footnote-ref-17)
18. إياد عبد الكريم مجيد ،سياسة نيجيريا النفطية : الواقع و الطموح ،دراسات دولية ،العدد الثامن و العشرون،2005،ص163 [↑](#footnote-ref-18)
19. -Djibril DIOP ,L’AFRIQUE DANS LE NOUVEAU DISPOSITIF SECURITAIRE DES ÉTATS-UNIS :De la lutte contre le terrorisme à l’exploitation des opportunités.Québec :centre des etudes ,Université de Montréal ,2008. [↑](#footnote-ref-19)
20. محمد عبدالعاطى، النفط فى نيجيريا وعلاقته بالأزمة فى البلاد،

    http: //www .aljazeera. net/NR/exeres/7FFF8A [↑](#footnote-ref-20)
21. زهير سالم ،المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط،

    pulpit.alwatanvoice.com/articles/2004/10/.../12060.ht [↑](#footnote-ref-21)
22. Stefano Libert, Les Etats-Unis et le pétrole d’Afrique occidentale,

    |  |  |  |
    | --- | --- | --- |
    |  | |  | | --- | | Samedi, 27 Mars 2004. [www.voxnr.com/cc/di\_antiamerique/EplpFlk**uuV**TYaufSVK.shtml](http://www.voxnr.com/cc/di_antiamerique/EplpFlkuuVTYaufSVK.shtml) | |

    [↑](#footnote-ref-22)
23. # -Severin Tchetchoua Tchokonte , Enjeux et jeux pétroliers en Afrique: étude de l'offensive pétrolière chinoise dans le olfe de GuinéeوUniversité de Yaoundé,2008,p155.

    [↑](#footnote-ref-23)
24. نجلاء محمد مرعي ،الثروة النفطية و التنافس الدولي الاستعماري-الجديد في افريقيا .التقرير الاستراتيجي السابع ،ص464. [↑](#footnote-ref-24)
25. -ibid,p158. [↑](#footnote-ref-25)
26. -خالد حنفي، مرجع سبق ذكره. [↑](#footnote-ref-26)
27. - التوقعات التجارية الأمريكية :2013.الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية .واشنطن [↑](#footnote-ref-27)
28. -بدر حسن الشافعي ،التغلغل الناعم: استراتيجية الصين في تعزيز وجودها في افريقيا

    www.alquds.co.uk/?p=123209 [↑](#footnote-ref-28)
29. - سليم نصار ،المرجع سابق الذكر . [↑](#footnote-ref-29)
30. -بدر حسن الشافعي ، المرجع سابق الذكر [↑](#footnote-ref-30)
31. أولا ولي إسماعيل ،العلاقات الإفريقية الصينية :شراكة أم استغلال :وجهة النظر الإفريقية ، مركز الجزيرة للدراسات ،19أفريل2014 [↑](#footnote-ref-31)
32. الوضع الحالي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وأفريقيا، شبكة الصين

    www.biosaline.org/**pdf**/Biosalinity-**News**-April2014 [↑](#footnote-ref-32)
33. عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج،مرتكزات السياسية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية

    www.sudanile.com/index.php?...id [↑](#footnote-ref-33)
34. --KOUNOU, Michel " paradoxes et misères du pétrole africain " in Enjeux n°36, juillet 2008,p60 [↑](#footnote-ref-34)
35. عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج،مرتكزات السياسية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية

    www.sudanile.com/index.php?...id [↑](#footnote-ref-35)
36. KOUNOU, Michel " paradoxes et misères du pétrole africain " in Enjeux n°36, juillet 2008,p60 [↑](#footnote-ref-36)
37. حمدي عبد الرحمن حسن ،سياسات التنافس الدولي في افريقيا

    : <http://www.alukah.net/world_muslims/0/65874/#ixzz357W3gFla> [↑](#footnote-ref-37)
38. الحسن الحسناوي ،التنافس الدولي في افريقيا : الأهداف و الوسائل

    WWW*.*estqlal.com/article.php?id=3172 [↑](#footnote-ref-38)
39. أوضاع الصومال في القرن الأفريقي وأثرها على الأمن في إقليم البحر الأحمر

    [www.alukah.net](http://www.alukah.net) [↑](#footnote-ref-39)
40. حمدي عبد الرحمن حسن ، المرجع سابق الذكر [↑](#footnote-ref-40)
41. # [John J. Mearsheimer](http://nationalinterest.org/profile/john-j-mearsheimer),Can China Rise Peacefully ?,the national interest magazin ,April 8, 2014

    nationalinterest.org/.../can-**china**-**rise**-**peacefully**-1020. [↑](#footnote-ref-41)
42. أحمد فاضل جاسم، سمية كامل حسين،المنظمات الإقليمية في بلدان العالم الثالث وأثرها في الإصلاحات السياسية والاقتصادية،مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 5 ،2009،ص45. [↑](#footnote-ref-42)
43. عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج،مرتكزات السياسية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية

    www.sudanile.com/index.php [↑](#footnote-ref-43)
44. الحسان بوقنطار ،حول إستراتيجية محاربة الإرهاب ،الاتحاد الاشتراكي ،19/01/2010

    [www.**alittihad**.press.ma](http://www.alittihad.press.ma) [↑](#footnote-ref-44)
45. Charles W. Corey , Régional Flood Control a Top Priority for U.S. SADC Forum , Office of International Information Programs, U.S. Département of State, <http://usinfo.state.gov> [↑](#footnote-ref-45)
46. -Southern africa: southern africa: first sadc-us trade forum opensthis week*,* www.irinnews.org/.../southern-africa-southern-africa [↑](#footnote-ref-46)
47. # **Pierre Abramovici,**Activisme militaire de Washington en Afrique,le monde diplomatique, juillet 2004,

    [↑](#footnote-ref-47)
48. Tanguy Struye**,** Le retour de Washington sur le continent africain,Diplomatie Magazine. janvier 2005, www.diploweb.com/forum/usaafrica.ht [↑](#footnote-ref-48)
49. بوحنيه قوي،إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي ، حزيران 2012’مركز الجزيرة للدراسات

    studies.aljazeera.net/.../06/20126310429208904.htm [↑](#footnote-ref-49)
50. # Trans Sahara Counterterrorism Partnership (TSCTP),

    [www.globalsecurity.org/military/ops/tscti.htm](http://www.globalsecurity.org/military/ops/tscti.htm) [↑](#footnote-ref-50)
51. # Samar Smati , «Une coopération exclusivement militaire serait contre-productive» , [www.algeria-watch.org](http://www.algeria-watch.org)

    [↑](#footnote-ref-51)
52. رشيد تلمساني ، الجزائر في عهد بوتفليقة : الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية *،* أوراق كارينغي ، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي .بيروت يناير 2008،ص18 [↑](#footnote-ref-52)